مشروعية تحديد جنس الجنين: دراسة في فلسفة الأخلاق المعاصرة

علي محمد عليان عبد الرازق الخطيب
مدرس بقسم الفلسفة – كلية الآداب – جامعة المنيا

تمهيد:

لقد كانت الأخلاق مثار اهتمام الإنسان منذ القدم، إذ إنها اقتصرت على وضع المعايير الخاصة بإرساء قواعد الإنصاف و العدل في علاقة البشر فيما بينهم. كما جعلت الإنسان و سعادته محور اهتمامها الرئيس، و ركزت على توجيه الإنسان لمعرفة كيفية اتخاذ القرار الصواب، غير أن الأمر بدأ يتغير تدريجيا، بدءًا من النصف الأول من القرن العشرين؛ نتيجة للتطورات البيولوجية و الطبية، و التكنولوجية، ذلك الأمر الذى أدى إلى ظهور اتجاه أخلاقي جديد عُرف بمصطلح الأخلاق التطبيقية، ذلك المجال الذى لم يعد مقتصرًا على الفلاسفة، و إنما أصبح موضع اهتمام الهيئات الرسمية، ورجال الدين، و القانون. ، و الاجتماع....إلخ.

هذا يعنى أنه حدث تطور ملحوظ في الأخلاق، فبعد أن كانت علمًا نظريا محضًا، صارت مجالًا بينيًا يعتمد في الأساس على التطبيق و العمل. و ترتب على ذلك أن بدأ الفلاسفة الأخلاقيون و غيرهم من الأكاديميين في مناقشة المشكلات الأخلاقية الملحة في المجتمع، منها على سبيل المثال لا الحصر: الإجهاض، و الموت الرحيم، والحرب غير العادلة...إلخ.

و على الرغم من حداثة مصطلح " الأخلاق التطبيقية" كما هو واضح للعيان، إلا أننا نرى أن " توم بوشام(*)" " Tom l .Beauchamp" يرى أن سائر الموضوعات التي تناقشها الأخلاق التطبيقية يمكن أن ترجع إلى العصور القديمة، والغريب في ذلك أنه رجع مرة أخرى و رأى أنه ليس من الواضح أن تكون الأخلاق التطبيقية وليدة الفلسفة الأخلاقية العامة أو حتى تعتمد عليها. و أرجع ذلك إلى اعتقاده بأن الفلاسفة المعنيين بالأخلاق قد اهتموا بمناقشة المشكلات التي تهتم بها الأخلاق التطبيقية، إلا أنه لا يوجد فيلسوف على مر التاريخ الفلسفي الأخلاقي قد

قام بتطوير برنامج أو منهج للأخلاق التطبيقية. هذا يعني أن" بوشام" يريد أن يقول لنا: إن النجاح الذي أحرزته الأخلاق التطبيقية في سبعينيات القرن العشرين قد اعتمد على الآراء الموجهة نحو المشكلات الأخلاقية الملحة في المجتمع أكثر من اعتمادها على النظريات التقليدية للأخلاق(١).

و مهما يكن الأمر فإن مصطلح الأخلاق التطبيقية يهتم بفهم وحل المشكلات الأخلاقية التي تظهر في أي مجال من مجالات الحياة العملية، مثل: الطب، أو الصحافة، أو التجارة، ...إلخ. و تنقسم الأخلاق التطبيقية إلى ثلاثة أقسام فرعية مرتبة على النحو الآتي: القسم الأول، يتمثل في الأخلاق البيولوجية، و هو القسم الذى يختص بالقضايا الأخلاقية في مجالات الطب و البيولوجيا. و يتمثل القسم الثاني في أخلاق التجارة و المهنة، و يختص بالقضايا التي تظهر في مجال التجارة. أما القسم الثالث فيتمثل في الأخلاق البيئية، و يختص بعلاقتنا و التزاماتنا تجاه الأجيال المستقبلية، وكذا تجاه الحيوانات و الفصائل غير البشرية، وأخيرًا تجاه النظم البيئية والمحيط الحيوي ككل.

و لكن مع تزايد المشكلات الأخلاقية التي بدأت في مجال الأخلاق البيولوجية، ثم تطرقت بعد ذلك إلى مجالات أخرى، تحول الاهتمام من الأخلاق النظرية إلى الأخلاق العملية(٢). بمعنى أن فيلسوف الأخلاق لم يعد يهتم بقضايا الأخلاق النظرية و ما ينبغي أن يكون عليه السلوك الإنساني بصفة عامة كما كان يفعل من قبل، بل أصبح مهتمًا بقضايا ما ينبغي أن يكون عليه السلوك الإنساني(٣). بمعنى أنه حدث تراجع للتيارات الفلسفية التي هيمنت على الساحة الفكرية و الثقافية منذ عقود خلت، مثل: العقلانية، و التجريبية، و الوضعية،....إلخ، كما حدث انطفاء للرموز الفلسفية الكبرى التي تركت بصماتها المميزة في الفكر الفلسفي خلال القرن الماضي، مثل: فجنشتين، و باشلار،...إلخ. وفي مقابل هذا التراجع، حدث تطور سريع في مجال العلوم و التكنولوجيا، و أصبحت الاكتشافات العلمية و

الإنجازات التكنولوجية تستحوذ على اهتمام معظم الفلاسفة و المفكرين، لدرجة أنه أصبح من المستحيل أن يفكر الفيلسوف بعيدًا عن الاكتشافات العلمية و الإنجازات التكنولوجية. و قد أسهم كل ذلك في جعل المهتمين بمستقبل الفكر الفلسفي يعتقدون في أنه لا يحدث تجديد للفكر الفلسفي ما لم نوجه جل اهتمامنا لمجال " الأخلاق التطبيقية"(٤).

لذا ظهرت أقسام فرعية أخرى عديدة داخل مجال الأخلاق التطبيقية، مثل: أخلاقيات التمريض، و أخلاقيات الصحافة، و أخلاقيات الإدارة...إلخ. غير أننا نرى أن " جاكلين روس" قد حصرت معظم فروع الأخلاق التطبيقية، أو كما تود أن تطلق عليها مصطلح " الأخلاق النظرية العملية" في خمسة فروع رئيسة، هي: الأخلاق الحياتية، و أخلاق البيئة، و أخلاق الإعلام، و أخيرًا أخلاق السياسة(٥). و بالإضافة إلى ذلك، فقد تطور مجال الأخلاق التطبيقية، إذ بدأ يركز على القضايا الأخلاقية المرتبطة بعدد كبير من الاهتمامات الاجتماعية، مثل: التمييز، والحركة النسوية، والجوع والفقر العالميين، والحرب و العنف، وعقوبة الإعدام، وحقوق المثليين والمثليات...إلخ(٦). و على الرغم من التطور المذهل للأخلاق التطبيقية و التراجع الملاحظ للتيارات الفلسفية الكبرى، إلا أننا نرى أنه سوف يحدث تطور في مجال الأخلاق التطبيقية بصفة خاصة، و في مجال الفلسفة التطبيقية بصفة عامة، متى سلمنا بالحقيقة القائلة: إن الفلسفة نظر و تطبيق في الوقت عينه، و إننا سوف نعرقل تطور الفلسفة عمومًا متى نظرنا إليها على أنها تطبيق فحسب، أو نظر فحسب.

و على أية حال؛ فنظرًا لأن موضوع هذه الدراسة هو مشروعية تحديد جنس الجنين، فإن ما يهمنا و يشغل بالنا من هذه الفروع التي تندرج تحت مجال الأخلاق التطبيقية هو الفرع الذى يطلق عليه مصطلح " الفكر الأخلاقي الجديد" أو ما يسمى " أخلاق الحياة"(٧)، أو مصطلح" أخلاقيات الطب الحيوي"، المرادف لمصطلح "الأخلاق البيولوجية "، ذلك المصطلح الذى تطور و أصبح مجالًا متعدد الفروع في تسعينيات القرن العشرين(٨).

و الجدير بالذكر أن موضوع" تحديد جنس الجنين" الذى نحن بصدده الآن يعد من أهم الموضوعات التي اهتمت بها الأخلاق التطبيقية في وقتنا الراهن، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، فقد أثار و ما يزال يثير بين المتخصصين جدلًا و نقاشًا أخلاقيًا، وقانونيًا، ودينيًا، وفلسفيًا...إلخ، ذلك لأنه يعد موضوعًا قديمًا- حديثًا في الوقت نفسه.

و تكمن إشكالية البحث في التساؤلات الآتية:

١- ما تقنية تحديد جنس الجنين؟

٢- ما الموقف الأخلاقي من تقنية تحديد جنس الجنين، و ما رأينا في الموقف الأخلاقي الذى اتخذه البعض تجاه هذه التقنية؟

٣- ما الاقتراحات و الحلول التي قدمها المتخصصون للخروج من المأزق الذى أوقعتنا فيه تقنية تحديد جنس الجنين، و ما رأينا في هذه الحلول أو الاقتراحات التي قدمها المتخصصون؟

و يعتمد الباحث على المنهج التحليلي المقارن تارة، و على المنهج النقدي أخرى، لمعرفة ما الذى تعنيه تقنية تحديد جنس الجنين والموقف الأخلاقي منها؟ وذلك من خلال عمل مقارنة بين الآراء المؤيدة و المعارضة لهذه التقنية، ثم تمحيص هذه الآراء ونقدها، من أجل بيان رأيه الشخصى في هذه الآراء.

وتحقيقًا لهذا الهدف فيتحتم على الباحث تناول الموضوعات الآتية:

أولًا، ماهية تقنية تحديد جنس الجنين: المفهوم و النشأة.

ثانيًا، الموقف الأخلاقي من تقنية تحديد جنس الجنين.

ثالثًا، تقنية تحديد جنس الجنين بين الإباحة و المنع: رؤية شخصية.

رابعًا، سبل الخروج من المأزق.

أولًا، ماهية تقنية تحديد جنس الجنين: المفهوم و النشأة.

يُعرف تحديد جنس الجنين بأنه: محاولة لاختيار جنس الطفل قبل ميلاده، أو على أنه تحكم في جنس الجنين. و تحديد جنس الجنين لم يكن أمرًا جديدًا، و لا

يقتصر على ثقافة بعينها كما أسلفنا من ذي قبل(٩)، حيث أظهر البشر منذ القدم فضولًا قويًا نحو الآليات التي تساعد في تحديد جنس الجنين. و هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على رغبتهم- في بعض الأحيان- في التحكم في جنس الجنين، وما يؤكد صدق هذه الحقيقة هو أن هناك طرقًا عديدة قد اعتمد عليها البشر منذ القدم. وأننا لو نظرنا إلى الطرق القديمة التي كانت تهدف إلى تحديد الجنس، لوجدناها تتمثل في عمل بعض التغييرات في البيئة، أو السلوكيات البشرية، لاسيما وقت الشروع في الحمل، و تتميز هذه الطرق بكونها طرقًا قديمة؛ لذا نُظر إليها في أيامنا تلك على أنها طرق لا تستند إلى منهج علمي واضح. فلو نظرنا إلى القدماء لوجدناهم يؤمنون بحقيقة مفادها: أن نسبة الإناث تزداد عندما يمارس الزوجان الجنس في منطقة تهب عليها رياح جنوبية باردة، و أن نسبة الذكور تزداد عندما يمارس الزوجان الجنس في منطقة تهب عليها رياح شمالية(١٠) لذا شرعوا في اعتناق اقتراح قد قدمه " أرسطو" بشأن الزوجين اللذين يريدان تحديد جنس أطفالهم مؤداه: أن من يريد أن ينجب الأنثى، فيتحتم عليه ممارسة الجنس مع زوجته في مكان تهب عليه الرياح الجنوبية، و أن من يريد أن ينجب الذكر، فيتحتم عليه ممارسة الجنس مع زوجته في مكان تهب عليه الرياح الشمالية(١١).

كما وجدناهم يؤمنوا أيضا بالتصور القائل: إن الخصية اليسرى بها نسبة بسيطة من الدم، ذلك الأمر الذي يؤدي إلي إفراز حيوانات منوية ضعيفة مسؤولة عن إنجاب الإناث، في حين أن الخصية اليمنى بها نسبة عالية من الدم، ذلك الأمر الذي يزيد من احتمالية إفراز حيوانات منوية قوية مسؤولة عن إنجاب الذكور(١٢). لذا نجدهم يعتمدون على اقتراح قد قدمه " جالينوس " "Galen" لهم مؤداه: أن من يريد أن ينجب الأنثى فيتحتم عليه أن يربط خيطًا حول الخصية اليمنى، و أن من يريد أن ينجب الذكر فيتحتم عليه أن يربط خيطًا حول الخصية اليسرى(١٣).

على أية حال؛ فإن المدقق في أمر القدماء إجمالا يجدهم لم يعتمدوا على هذه الطرق فحسب، بل آمنوا بطرق تقليدية أخرى منها: إذا رغب الزوج في إنجاب الذكر، فيتحتم عليه أن يلبس حذاء برقبة، أو أن يجعل زوجته ترتدى ملابس الرجال

عند المعاشرة الزوجية، وإذا رغب الزوج أيضا في إنجاب الذكر، فيتحتم عليه تعليق سرواله على الجانب الأيمن من الفراش، في حين لو رغب في إنجاب الأنثى، فيتحتم عليه تعليق سرواله على الجانب الأيسر من الفراش. و أخيرا إذا رغب الزوج في إنجاب الأنثى، فيتحتم عليه ممارسة العلاقة الزوجية في أثناء الدورة الشهرية، لاسيما في الأيام الفردية(١٤).

أما في فترة العصور الوسطى المسيحية، فقد أصبحت تلك الممارسات التي ذكرناها من ذي قبل غريبة إلى حد كبير، لاسيما عندما نصح الكيميائيون آنذاك الرجال بشرب دم الأسد ثم ممارسة الجنس تحت القمر و هو بدر، لكي ينجبوا الذكر(١٥).

أما في العصر الحديث، فقد أتاح التقدم في مجال الطب طرقًا و مناهج موثوقة للتحكم في النسل فحسب، أقصد ممارسة حرية الاختيار في تحديد عدد الأطفال(١٦)، غير أن البداية الحقيقية لاستخدام تكنولوجيا الإنجاب الجديدة، من أجل تحديد الجنس، ترجع إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين(١٧).

و على الرغم من ذلك، فقد كانت تقنية تحديد جنس الجنين قائمة على طرق تقليدية عديدة، حيث كان يتم تحديد جنس الجنين بعد مرور ثلاثة أشهر من الحمل، من خلال قيام الأطباء بتحليل السائل الذي يحيط بالجنين. و الجدير بالذكر أن الأطباء كانوا يعتمدون – في البداية- على تحليل السائل الذي يحيط بالجنين في تشخيص الاضطرابات المتعلقة بالجنين، غير أنهم فيما بعد اتجهوا في عيادات التشخيص الوراثي نحو تحليل السائل لتحديد الجنس؛ ذلك من أجل تجنب إنجاب الإناث، و لقد ظل استخدام تحليل السائل الذي يحيط بالجنين ظاهرة محدودة، و مقتصرة على بعض المناطق الحضرية بالهند، غير أنه انتشر بصورة كبيرة، لدرجة أنه وصل إلى المناطق الريفية بالهند، ذلك بفضل توافر عيادات الموجات فوق الصوتية في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين(١٨).

و لقد حدث انتشار واسع لعيادات الموجات فوق الصوتية، التي تقوم باختبارات فحص جنس الجنين بالهند، و ترتب على ذلك شعور الأزواج بنوع من القلق، كما ظهرت دعوات مؤيدة للحركة النسوية تطالب بإغلاق و منع هذه العيادات، بالإضافة إلى ذلك، فإنه في البرلمان الهندي الذي عُقد في ٢٦ يوليو ١٩٨٢م، قد أعرب وزير الصحة الهندي عن عدم موافقة الحكومة الهندية على مثل هذه العيادات، غير أنه مازال مصرحًا بها حتى أيامنا هذه(١٩).

و مع تقدم وتطور تكنولوجيا الموجات فوق الصوتية، و فحص السائل المنوي، و التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة، قد أصبح من الممكن اختيار جنس الجنين، و تحديد بعض العناصر الوراثية، التي تتخطى حدود جنس الجنين(٢٠). كما أصبح يُنظر إلى تحديد جنس الجنين، على أنه هدف عملي يمكن تحقيقه بكل سهولة(٢١).

و على الرغم من ذلك، فقد أبدى البعض اهتمامًا كبيرًا جدًا بالطرق التقليدية البسيطة المستخدمة في تحديد جنس الجنين، و تجلى ذلك في اعتمادهم على مواقع الإنترنت، و الكتب التي تقدم النصح بشأن كيفية اختيار جنس الجنين من خلال استخدام نظام غذائي، و اتباع أوضاع جنسية معينة أو ممارسة المعاشرة في الوقت المناسب(٢٢).

من ثم، يتضح لنا أن تحديد جنس الجنين على نوعين لا ثالث لهما: الأول، تقليدي، و يعتمد على استخدام الإجراءات التقليدية العلاجية، ومن بين تلك الإجراءات: إدارة النظام الغذائي، و تحديد وقت و أسلوب المعاشرة الزوجية. و لا يزال هذا النوع موجودًا و يحظى بدرجات مختلفة من الشعبية. أما الثاني، فهو حديث، ويتصف بأنه على العكس تمامًا من النوع التقليدي، حيث يعتمد على استخدام الطرق الحديثة لتحديد جنس الجنين، و يصطبغ بالصبغة العلمية، و يتضمن تخصيب الحيوانات المنوية بغرض التركيز على الحيوانات المنوية من جنس معين.

و من الأصوب أن يكون هناك اختلاف جوهري بين هذين النوعين، ذلك لأن النوع الأول يعد تقنية تقليدية، و لم تثبت فعاليتها، في حين أن النوع الثاني يعد تقنية حديثة، و تقدم فرصة مهمة لإنجاب أطفال من الجنس المفضل. فضلا عن ذلك، فإن القائمين عليه هم الأطباء المعالجون الذين يقدمون الرعاية الصحية بأنفسهم للمرضى، وبالطبع فإنهم عندما يقومون بهذه المهمة، فإنهم سوف يكونون متصفين بالمساواة و العدالة(٢٣) و مع ذلك فإن انتشار الطرق الحديثة لتقنية تحديد جنس الجنين أصبح أمرًا مقلقًا؛ لأنه يعني القضاء على جنس غير مرغوب فيه(٢٤).

كما يتضح لنا أيضا أن هناك طرقًا عديدة نستطيع من خلالها تحديد جنس الجنين، غير أننا نرى أن " ديفيد هيد(*)" "David Heyd " قد أكد عدم فعالية معظمها؛ لعدم استنادها إلى أسس علمية، و تأكيدًا لذلك وجدناه يعرض لنا الطرق التي لا تمثل أي فعالية، فبدأ بالطريقة الأولى التي ذكرها الحاخام اليهودي" إسحق أمي" " Isaac Ammi"، الذي رأى أن التلمود قدم لنا الطريقة الأولى لتحديد جنس الجنين قائلًا لنا: إذا قذفت المرأة الحيوان المنوي قبل الرجل في أثناء المعاشرة الزوجية، فإنها سوف تحمل بطفل ذكر، في حين لو حدث و قذف الرجل حيواناته المنوية قبل المرأة، فإنها سوف تحمل بأنثى لا محالة.

يشير ذلك إلى أن الرفاهية الجنسية للمرأة تكون سببًا مباشرًا في إنجاب طفل ذكر، كما يشير أيضا إلى ضرورة أن يبذل الزوج قصارى جهده ليصل بالزوجة إلى حالة النشوة، أو هزة الجماع، حتى تنجب الذكر. غير أننا نجد أن " ديفيد هيد" قد رأى أن هذه الطريقة لا تستند إلى أساس علمي، كما تعد طريقة مريبة و مشكوكًا فيها إلى حد كبير، و في مقابل ذلك، وجدناه يقول: إننا لو نظرنا إلى التلمود بدقة، لوجدناه يشير لنا إلى أن الطريقة الأولى لزيادة فرص إنجاب الذكور، تكمن في الصلاة فحسب. ثم رأى أن الطريقة الثانية من طرق تحديد جنس الجنين و التي ليس لها أي فعالية، تكمن في تحديد وقت العلاقات الجنسية أو الأوضاع الجنسية

للزوجين، و لكنه رأى أن هذه الطريقة لم تثبت فعاليتها، كما أنها لا تمثل أساسًا أخلاقيًا يعول عليه بأية حال من الأحوال.

و لما فرغ " هيد" من عرض طرق تحديد جنس الجنين التي ليس لها أي فعالية شرع في عرض الطرق التي لها فعالية في تحديد جنس الجنين، فرأى أن العلم الحديث قد أمدنا بمجموعة من الطرق العلمية التي يمكن استخدامها في تحديد جنس الجنين، و لقد قسم هذه الطرق تبعًا لمراحل العملية الإنجابية إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول، يتمثل في مرحلة ما قبل الحمل، والقسم الثاني، يتمثل في مرحلة لاحقة من الحمل، و القسم الثالث، يتمثل في مرحلة ما بعد الميلاد. و بالنسبة للقسم الأول، فيمكننا من خلاله تحديد الجنس من خلال طريقتين، هما: طريقة فرز الحيوانات المنوية، التي يليها بعد ذلك مباشرة التلقيح الصناعي(٢٥). و تتصف هذه الطريقة بكونها طريقة أكثر جاذبية لمن يسعون إلى تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية، كما أنها طريقة أقل تكلفة من طريقة التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة التي سوف يأتي ذكرها عبر السطور التالية. وعلى الرغم من ذلك، فإن طريقة فرز الحيوانات المنوية لاقت معدل نجاح أقل من طريقة التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة(٢٦). أما الطريقة الثانية، فتكمن في طريقة التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة، تلك الطريقة التي تعتمد على استخدام أطفال الأنابيب من أجل خلق عدد من البويضات المخصبة، و التي يتم من خلالها اختيار الجنس المرغوب الذي سوف يتم زرعه في الرحم. و تتميز هذه الطريقة بكونها من أكثر الطرق فعالية، وأنها من أسهل الطرق التي تمكننا من اكتشاف جنس الجنين بكل بسهولة(٢٧). كما تتصف بكونها الطريقة التي تقدم فرصة جيدة للحصول على الطفل المرغوب فيه. علاوة على ذلك، فإن مؤشرات نجاحها جيدة تمامًا؛ لذا تعد طريقة لتحديد الجنس، و لا تتضمن إنهاء للحمل بأية حال من الأحوال(٢٨). و على الرغم من ذلك فقد نظرت " جوليت تيزارد (*)"Juliet tizzard " إليها على أنها طريقة مكلفة جدًا، و جريئة، و ليس هناك ما يضمن نجاحها(٢٩). أما بالنسبة للقسم الثاني، فيمكننا من خلاله تحديد جنس

الجنين من خلال طريقتين أيضا، هما: طريقة الأشعة بالموجات فوق الصوتية، و طريقة فحص السائل السلي. و تتميز هاتان الطريقتان بكونهما اختبارين يتم عملهما في مرحلة لاحقة من الحمل، كما يستخدمان في بعض المجتمعات كطرق لتحديد جنس الجنين. و وصولًا إلى القسم الثالث والأخير، فيمكننا من خلاله تحديد جنس الجنين بعد الميلاد من خلال طريقتين، هما: طريقة قتل الإناث أو هجرهن، و طريقة تفضيل جنس على جنس آخر، بمعنى أن نتيح فرصًا أفضل لجنس معين في الحياة؛ و ذلك من خلال تقديم رعاية و تغذية و حماية أفضل.

و من الملاحظ على طرق تحديد الجنس أنه كلما قل استخدام طريقة معينة من هذه الطرق قلت إشكاليتها الأخلاقية. و على هذا النحو يمكننا القول بكل اطمئنان: إن الطرق الشعبية التقليدية لا تمثل أي إشكالية أخلاقية؛ نظرًا لقلة استخدمها، في حين أن الطرق العلمية تمثل إشكالية أخلاقية عظيمة؛ نظرًا لكثرة استخدامها(٣٠). كما أن البعض قد يلجأ إلى الطرق الشعبية التقليدية؛ لغرض تحديد الجنس لأسباب اجتماعية، في حين يلجأ البعض الآخر إلى الطرق العلمية؛ لغرض تحديد الجنس لأسباب اجتماعية و طبية. و الجدير بالذكر أنه مهما تعددت هذه الطرق، فلابد للشخص المتبني تقنية تحديد الجنس من اختيار طريقة واحدة بعينها، لتحقيق مراده؛ لذا نجده يثق في طريقة ما، و يعتقد أنها الطريقة الفضلى، غير أنه يجدها طريقة خليطة بالآمال و المخاوف، كما ينتابه القلق من جراء اختيارها(٣١).

يفهم من ذلك أنه بمجرد أن يقبل الشخص طريقة من طرق تحديد جنس الجنين، تصبح التكنولوجيا المستخدمة في هذه الطريقة للحصول على الجنس المرغوب فيه أمرًا قابلًا للجدل و الخلاف، لاسيما من الناحية الأخلاقية. من ثم وجدنا البعض ينظر إلى تقنية تحديد جنس الجنين على أنها قضية معقدة، بل صعبة الحل؛ ذلك لأنها تثير تساؤلات عديدة، من أبرزها: هل الرغبة في إنجاب طفل من جنس معين أمر مقبول أخلاقيا؟ و في ظل أي ظروف أو تحت أي شروط يعد هذا

الأمر مقبولًا من الناحية الأخلاقية؟(٣٢). كما وجدنا البعض يميل إلى قبول تقنية تحديد جنس الجنين، غير أنه يميل إلى نقد تكنولوجيا الإنجاب الصناعي، التي تعتمد عليها تقنية تحديد جنس الجنين، ظنًا منه أن تكنولوجيا الإنجاب الصناعي هي المسؤولة الرئيسة عن وجود بعض المشكلات الأخلاقية؛ ذلك لأنها تتضمن تخليق الأجنة و القضاء عليها. كما أنها تؤثر في سيكولوجية البشر تأثيرًا سيئًا للغاية. علاوة على ذلك ، فقد نظر البعض إليها على تكنولوجيا مرهقة سواء من الناحية المالية أو العاطفية(٣٣). و على أية حال، فإننا نرى أن هناك جدلًا و خلافًا كثيرًا بشأن هذا التقنية. كما نرى أيضا أن هناك تساؤلات كثيرة بشأنها ، يصعب عليه ذكرها هنا لضيق المقام، غير أنه يرى أن معظم هذه التساؤلات تتساءل جميعها عن: مدى مشروعية تحديد جنس الجنين من الناحية الأخلاقية فحسب؛ لذا فإننا نرى أنه من الأهمية بمكان معرفة مدى مشروعية تقنية تحديد جنس الجنين من الناحية الأخلاقية من عدمها، و هذا ما سوف نتناوله عبر السطور الآتية.

ثانيًا، الموقف الأخلاقي من تقنية تحديد جنس الجنين.

من الملاحظ أن الناس قد انقسموا إلى أكثر من اتجاه عند شروعهم في تحديد موقفهم الأخلاقي من تقنية تحديد جنس الجنين: فمنهم من يرى أن التحكم في عدد الأطفال، و في تحديد وقت الحمل بهم يبدو أمرًا مقبولًا من الناحية الأخلاقية، في حين ينظر البعض إلى إمكانية تحديد هوية هؤلاء الأطفال الوراثية، على أنه أمرًا ممقوت(٣٤). و منهم من يميل إلى قبول التحكم في عدد الأطفال، و في تحديد وقت الحمل بهم، و ينظر إلى إمكانية تحديد هوية هؤلاء الأطفال الوراثية على أنه أمر مقبول من الناحية الأخلاقية، و منهم من ينظر إلى تقنية تحديد جنس الجنين – لاسيما في الدول المتقدمة- على أنها عمل تافه، و لا يشجعه حتى لو كانت سائر التقنيات متاحة بالفعل(٣٥) ، ولعل سبب رفضه لها إلى الاعتقاد بأنه لو قبل تقنية تحديد جنس الجنين، فإنه سوف يسهم بشكل فعال في إحداث نوع من عدم التوازن بين الجنسين. بمعنى أنه سوف تحدث من جراء قبوله لهذه التقنية زيادة كبيرة في نسبة

الذكور؛ ذلك الأمر الذي يترتب عليه انتشار العزوبة، و تعدد الأزواج، و الشذوذ الجنسي، و البغاء، و الاغتصاب، و جرائم جنسية أخرى. و تنتهى الحال به إلى نظرته إلى هذه التقنية على أنها سبب مباشر في حدوث إبادة جماعية...إلخ (٣٦).

و على الرغم من اختلاف الناس و انقسامهم إلى أكثر من اتجاه بشأن تقنية تحديد جنس الجنين كما رأينا من ذي قبل، إلا أننا نجد أنه من الممكن حصر هذه الاتجاهات في اتجاهين لا ثالث لهما: الاتجاه الأول، هو الاتجاه المؤيد لتقنية تحديد جنس الجنين، و بالطبع هو الاتجاه الذي يستند إلى مجموعة من الحجج –كما سنرى– لتدعيم موقفه الإيجابي تجاه هذه التقنية. و الاتجاه الثاني، هو الاتجاه المعارض لتقنية تحديد جنس الجنين، و بالطبع هو الاتجاه الذي يستند إلى مجموعة من الحجج –كما سنرى– لتدعيم موقفه السلبى تجاه هذه التقنية؛ لذا فإننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن نعرض لهذين الاتجاهين، و كذا لأهم الحجج التي استندا إليها، ثم نعرض بعد ذلك لرأينا الشخصي في هذين الفريقين، و أيهما نؤيد: الاتجاه المؤيد أم الاتجاه المعارض؟ ولماذا؟، هذا ما نشرع فيه عبر السطور الآتية.

١- الاتجاه المؤيد لتقنية تحديد جنس الجنين.

يستند هذا الاتجاه إلى مجموعة من الحجج التي تدعم موقفه المؤيد لتقنية تحديد جنس الجنين، غير أننا نلاحظ أن التأييد هنا بحذر شديد؛ نظرا لاحتمالية حدوث مشكلات أخلاقية كثيرة من جراء تطبيق هذه التقنية، و مهما يكن الأمر فإن من أبرز الحجج الداعمة لهذه التقنية ما يأتي:

(أ)– حجة الحرية الإنجابية.

يرى أنصار هذه الحجة أن مصطلح" الحرية الإنجابية " ينقسم قسمين، هما: حرية الإنجاب، و حرية عدم الإنجاب أو تجنب الإنجاب. و يتميز كل قسم من هذين القسمان باشتماله على نوعين من الحقوق: الأول، حق سلبي، و يتمثل في رغبة

الشخص في أن تتركه الحكومة و شأنه، و الثاني: حق إيجابي، و يتمثل في رغبة الشخص في الاهتمام بالموارد المادية الضرورية لتحقيق أهدافه. غير أنه من الملاحظ أن أنصار هذه الحجة قد ركزوا على القسم الأول من أقسام الحرية الإنجابية، أقصد الحق في الإنجاب؛ نظرًا لشعورهم بحق الفرد في أن يتحرر من كل القيود الاجتماعية و الحكومية لا سيما أنهم يرون أن هناك فئات معينة من الناس، مثل: المعاقين ذهنيًا، و الأقليات العرقية، و الفقراء، و الزوجين المثليين، و اللذين يسعيان إلى تكوين أسرة بديلة،....إلخ، غالبًا ما يجدون أن القوانين أو الأعراف تقف عائقًا ضد رغباتهم، كما أن مثل هذه القوانين و تلك السياسات سوف تتعارض مع الحرية الإنجابية التي تؤمن بها هذه الفئات التي ترغب في إنجاب الأطفال(٣٧). لذا يرى أنصار هذه الحجة أن لهؤلاء الفئات حقًا مطلقًا في الإنجاب، و ذلك إما عن طريق الجماع المتعارف عليه، أو من خلال أي تقنية أخرى من التقنيات الحديثة.

كما يرون أن الحرية الإنجابية هي حق رئيس يمارسه الآباء، و تسمح بالتدخل في القرارات الإنجابية من الناحية الأخلاقية و القانونية حال تسببها في ضرر على الآخرين. و نظرًا لأن الحرية الإنجابية حق رئيس، فإن هذا الحق يتمثل في إنجاب طفل من جنس معين (سواء أكان ذكرًا أم أنثي).

لذا يصر مؤيدو تقنية تحديد جنس الجنين على ضرورة الركون إلى حجة الحرية الإنجابية، كما يرون أن من يرغب في رفض هذه التقنية سوف يكون مطالبًا بإثبات الضرر الذى قد يحدث من جراء تلك الممارسة أو الخطر الذى يقع على النسل أو المجتمع من جراء استخدامها.

و على الرغم من ذلك، فإن هناك من يشكك في صلاحية هذه الحجة، لدرجة أنهم رأوا حتى إذا وافق الفرد على كون الحرية الإنجابية حقًا رئيسًا، فإن هناك خلافًا بشأن ما تتضمنه هذه الحرية. كما رأوا أنه لا توجد هناك أسباب ملحة لقبول الرأي القائل: إن الحق في الإنجاب يتضمن الحق في إنجاب طفل من جنس معين كما أسلفنا من قبل(٣٨)

و مهما يكن الأمر فإن أنصار هذه الحجة يرون أن الحرية الإنجابية تتيح للمرأة الاختيار، ولا تعرضها للقهر أو الإجبار الاجتماعي، بمعنى أن المرأة تستطيع أن تحدد جنس طفلها بمحض إرادتها، و لكنها تؤثر بذلك على اختيارات بقية النساء(٣٩). كما يرون أن حجة الحرية الإنجابية تتضمن أمرين: الأول، يتمثل في اتخاذ القرار المناسب (قرار الإنجاب أو عدم الإنجاب) إذا تطلب الأمر ذلك، و بالطبع فإن القرار المناسب لابد أن يستند إلى مبدأ أخلاقي(٤٠). أما الأمر الثاني، فيتمثل في رغبة الآباء في قبول أطفالهم، بغض النظر عن بعض الخصائص المتعلقة بجنس أطفالهم(٤١). هذا معناه أن الأمر الثاني يشير إلى أنه لا يمكن التنبؤ بخصال الطفل على الإطلاق، وأنه في حالة قبول الآباء هذه الخصال، فإنهم سوف يتمتعون بفضيلة أبوية. كما يشير أيضا إلى أن تطور الطفل و نموه يعتمدان على احتضان الآباء له بغض النظر عن صفاته أو مميزاته، و إذا لم يتصرف الآباء تجاه صفات الطفل بشكل إيجابي، فإن رضا الطفل و احترامه لذاته سوف يكونان في خطر، يفهم من هذا الأمر أن القبول هنا يمثل فضيلة أبوية؛ ذلك لأن الأب يقبل الطفل بصفاته التي لا يمكن التنبؤ بها. و أن قبول الطفل بصفاته بغض النظر عن صفاته الحالية، يعد سمة ضرورية من سمات الأب الجيد.

من ثم، فإن حجة الحرية الإنجابية تؤكد حقيقتين: الأولى، تتعلق بحقيقة الإنجاب، و مفادها: أنه من الصعوبة بمكان توقع الخصائص أو المزايا التي ترتبط بالطفل، و هذه حقيقة لا تقبل الشك؛ ذلك لأن مجموعة الخصال التي يتميز بها الطفل لا تكون متوقعة على الإطلاق، و حتى لو كان الشكل الوراثي معروفًا تمامًا، فإن الظروف البيئية التي يعيش فيها الطفل تجعل خصاله غير متوقعة إلى حدما. أما الحقيقة الثانية، فتتمثل في أن قرار الإنجاب يعد قرارًا شخصيًا يتخذه الآباء فحسب(٤٢)

و من أبرز القائلين بهذه الحجة هو "ديفيد هيد" الذي نظر إلى تقنية تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية على أنها أمر أخلاقي، بل حق سياسي من الدرجة الأولى، و تدعيمًا لرأيه سالف الذكر رأى أنه مع التطور الذي حدث في تكنولوجيا الإنجاب جعلنا نمتلك القدرة على اختيار الذكر أو الأنثى. و أن المجتمع الذي لا يتكيف بسرعة مع هذه التغييرات الجذرية التي حدثت في مجال التحكم البشري، سرعان ما يتأقلم مع هذه التغييرات و يستغلها لنفعه؛ لذا رأى أن تقنية تحديد جنس الجنين قد بدأت، و كان الناس لا يتخيلون فكرة معرفة المولود قبل الولادة، غير أنه اعتقد أنه خلال السنوات القادمة سوف تكون تقنية تحديد جنس الجنين أمرًا ذائع الانتشار، و سوف تكون من روتينيات الحياة، و سوف تكون أمرًا غير مؤذ من الناحية الأخلاقية، و لم يتوقف " ديفيد هيد" عند هذا الحد، بل ضرب لنا مثالًا يؤكد صدق ما قاله، حيث رأى أنه عندما بدأت زراعة الأعضاء و استبدالها، لم يتأقلم المجتمع معها، غير أنه سرعان ما تأقلم معها. و لقد انتهى إلى القول بأن رغبة الآباء في إنجاب طفل من جنس معين تعد أمرًا قانونيًا و عقلانًيا، و لا تنطوي على تحيز أو تحامل على الإطلاق(٤٣).

كما يعد "جوليان سافو ليسكو(*)" "Julian Savules cu" من أبرز القائلين بهذه الحجة أيضا، حيث رأى أننا عندما نسلم بصدق هذه الحجة، فإننا بذلك نزيد من الاستقلالية الإنجابية الفردية، كما نعمل على تحقيق التوازن الأسرى بشكل ناجح. و تأكيدًا لصدق ما قاله وجدناه يقول: إن هذه الحجة لا تمثل أي ضرر سيكولوجي على أحد، و على أية حال، فإن ما أكده بشأن تقنية تحديد جنس الجنين، جعله يرفض التشريعات المقيدة لتقنية تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية، لا سيما التشريعات التي انتشرت في معظم أنحاء استراليا. كما جعله يعارض الفكرة القائلة: إن تحديد جنس الجنين يعد أمرًا جنسيًا أو أمرًا غير أخلاقي. و لقد انتهى" جوليان سافو ليسكو" إلى أن التشريعات هي المسؤولة عن السماح للآباء أن يختاروا طفلًا من جنس معين على حسب طلبهم. كما أصر على ضرورة النظر إلى تحديد

الجنس لأسباب غير طبية، على أنه قرار للآباء في وقتنا الحاضر، وهم المسؤولون الحقيقيون عن اتخاذ هذا القرار.

و نلاحظ أن ما انتهى إليه" جوليان سافو ليسكو" قد أيده " جون هاريس(*)" "John Harris" "بشدة؛ ذلك لأن " هاريس" آمن بالحرية الإنجابية، و نظر إليها على أنها أساس لنظرية الحقوق الأخلاقية. كما أننا وجدناه يعارض التشريعات التي تقيد تقنية تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية مثلما فعل" جوليان سافو ليسكو" من قبل(٤٤).

و يعد " جون روبير تسون (**)" " John. A Robertson" أيضا من أبرز المتشيعين لهذه الحجة، حيث يرى أن الحق في الإنجاب دون تدخل الدولة حق قوي و يشبه الحق في عدم الإنجاب من خلال استخدام موانع الحمل و الإجهاض، كما يرى أن حق الشخص الأعزب في إنجاب الأطفال حق قوي مثله مثل حق الزوجين ، و أن الحق في الارتباط بالآخرين في مشروعات إنجابية من غير معاشرة حق طبيعي مثله مثل الحق في الإنجاب الطبيعي(٤٥).

و على الرغم من وجاهة هذه الحجة كما يزعم أنصارها، إلا أننا نراها قد تعرضت لأوجه انتقادات عديدة، و هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على صدق ما نزعم تأكيده، و هو أنه لا توجد أي إمكانية لتحديد جنس الجنين ، اللهم إلا إذا كان هناك سبب طبي قوي. و مهما يكن الأمر، فإننا نرى أن من رفض هذه الحجة كان يرى أنه من الواجب علينا رفض القول بالحرية الإنجابية؛ ذلك لأنهم رأوا أن التسليم بالحرية الإنجابية يمثل خطورة عظيمة على الطفل، لا سيما من الناحية النفسية، و سوف يأتي بطفل لا هوية له، أو بمعنى أدق بهوية غير مقبولة من الناحية الأخلاقية(٤٦).

و الجدير بالذكر أن من أبرز الرافضين لهذه الحجة هم " دعاة النسوية"؛ ذلك لأنهم رفضوا التسليم بالحرية الإنجابية، و أرجعوا سبب رفضهم إلي اعتبارين لا

ثالث لهما: يتمثل الاعتبار الأول في أنهم رأوا أن إعطاء السيدات حرية الاختيار في إجهاض الجنين (الأنثى) قد يحسن بالفعل من حياة المرأة، غير أن ممارسة ذلك الخيار له آثار و عواقب اجتماعية وخيمة، منها: أنه يجعل وضع المرأة سيئًا، و يؤدى إلى وجود أيديولوجية معادية و كارهة للسيدات. أما الاعتبار الثاني فيتمثل في أن السماح للسيدات بخيارات إنجابية معينة يدمر حقوق المرأة الإنجابية، و كذا يدمر حريتها تمامًا(٤٧).

و تعد " ديموت بوبيك(*) " "Diemut Bubeck" " من أبرز الرافضات لحجة الحرية الإنجابية، حيث رأت أن مفهوم الحرية المستخدم هنا للدفاع عن مشروعية تقنية تحديد الجنس و التكنولوجيا الإنجابية الحديثة بمثابة عبث بالاختيارات. كما أنه مفهوم لا يتيح للمرأة رؤية موضوعية للحرية الإنجابية أو الحقوق، و يتجاهل المرأة و يعرضها للظلم و القهر من قبل الرجل(٤٨).

(ب)– حجة التوازن الأسري (إنجاب أطفال من كلا الجنسين).

في البداية نرى أن مفهوم التوازن الأسري يعد مفهومًا إشكاليًا و نادرًا ما يتم إيضاح معناه، إلا أنه يستخدم بكثرة في مجال الأخلاقيات البيولوجية المعاصرة، كما يعنى التقليل أو إزالة الفوارق الجنسية داخل الأسرة(٤٩). و على أية حال، يرى أنصار هذه الحجة أن تحديد جنس الجنين يكون مقبولًا، بل أمرًا مسموحًا به، طالما أن الأفراد الذين يسعون إلى تحديد جنس الجنين يعرفون الأخطار التي تنتج عنه، و طالما أنهم يقبلون الطفل من الجنس الآخر(٥٠). و على الرغم من ذلك يرى أنصار هذه الحجة أن المجتمع يضع قيودًا حول تحديد جنس الجنين الذي يهدف إلى تحقيق توازن أسري، و تأكيدًا لهذا القول رأوا أن من يرغب في تحديد جنس الجنين قد يضطر إلى الدخول في الوترية أو اليانصيب؛ ذلك لأن فرصته في الحصول على الحق في تحديد جنس معين لابد أن تتوافق مع التوزيع الإحصائي اللازم لتحقيق التوازن الجنسي في المجتمع ككل(٥١). كما يرى أنصار هذه الحجة أيضا أن تحديد جنس الجنين، يُمكن الأزواج من تحقيق نوع من التوازن بين الجنسين، و لا يؤثر

إطلاقًا في معدل الخصوبة. كما أنه يساعد الأزواج في تغيير ترتيب الولادة بين الجنسين، بمعنى أن الذكور سوف يشغلون الترتيب الأول عند رغبة الأزواج في الإنجاب عمومًا(٥٢).

يعد " سورين هولم (*)" "Soren holm" من أبرز القائلين بهذه الحجة، حيث أشار لنا إلى وجود طريقين رئيسين لتبرير تحديد الجنس من أجل إحداث نوع من التوازن الأسري، يتمثل الطريق الأول في إقراره بحق الآباء المفترض في حرية الإنجاب، أما الطريق الثاني فيتمثل في إقراره برغبة الآباء الملحة في إنجاب طفل من جنس معين تحقيقًا لمبدأ التوازن الأسري. و لقد رأى " سورين هولم" أنه إذا لم تتحقق رغبة الآباء الملحة ، فإن هناك ضررًا جسيمًا سوف يلحق بالأسرة ما لم تتحقق رغبة الآباء. كما رأى أن هذين الطريقين يشيران إلى حقيقة مهمة مؤداها: أنه لا يوجد أي ضرر أو أي شبهة في ضرر قد يلحق بالطفل أو أي شخص آخر عند السماح بتحديد الجنس من أجل التوازن الأسري(٥٣).

كما يعد" إدغار دال (*)" "Edgar dahl" من القائلين بهذه الحجة أيضا، غير أنه رأى أن المجتمعات الغربية مازالت تميل إلى تفضيل الذكور على الإناث؛ لذا رأى أنه إذ لم تكن هناك لوائح لتحديد الجنس، و تسمح للآباء بالتصرف طبقا لتفضيلاتهم النوعية، فسوف يكون عدد الذكور وفيرًا بدرجة كبيرة، بحيث إذا كبروا لم يجدوا زوجات لهم، و قد يلجئون إلى الدعارة، و التحرش، و الاغتصاب، و جرائم جنسية أخرى مثل ذلك.

من ثم وجدناه يقترح أن تكون خدمة تحديد الجنس خدمة غير مجانية؛ ذلك لعدم حدوث اضطرابات اجتماعية، كما يقترح إلزام علماء الأخلاق الاجتماعية أن يفترضوا العديد من الإجراءات التي تسهم في تحقيق نوع من التوازن بين الجنسين، و من أبرز هذه الاجراءات: وضع قوائم انتظار للزوجين اللذين يرغبان في إنجاب نوع معين من الجنسين، و يتم ذلك من خلال وضع الزوجين اللذين يرغبان في إنجاب

ابن(ذكر) مع زوجين آخرين يرغبان في إنجاب بنت. و كذا اللجوء إلى فرض ضرائب عالية على الزوجين اللذين يرغبان في النوع الأكثر اختيارًا(٥٤).

(ج)– حجة المنفعة.

من الملاحظ أن هناك الكثيرين ممن استند إلى هذه الحجة، فلو نظرنا إلى الأطباء نجد أن البعض منهم يؤيد تقنية تحديد جنس الجنين؛ من أجل الحصول على فوائد أو منافع مادية. من ثم نجدهم يسعون إلى تبرير قراراتهم و تصرفاتهم بشأن هذه التقنية قائلين: إننا نؤيد هذه التقنية من أجل مساعدة الناس في إحداث نوع من التوازن الأسري. كما أنهم يؤكدون أن مساعدتهم للناس في تحديد الجنس و التقليل من عدد الإناث سوف يسهم في زيادة و رفع مستوى المرأة و قيمتها. علاوة على ذلك، فإنهم يقولون: إننا نفعل ذلك لأسباب إنسانية؛ لاعتقادهم أنهم يساعدون في رفع الأعباء الاقتصادية و الاجتماعية عن المرأة و أسرتها، لا سيما إذا كان لها أطفال إناث(٥٥).

أما لو نظرنا إلى الآباء لوجدناهم يستندون إلى هذه الحجة، حيث تكمن المنفعة بالنسبة لهم في فرصة الحصول على طفل من جنس معين(٥٦) كما أننا لو نظرنا إلى رجال الاقتصاد لوجدناهم يستندون إلى هذه الحجة؛ ذلك لأنهم يعتقدون أنهم سوف يحصلون على منفعة اقتصادية عظيمة من جراء تسويق التقنيات الحديثة، لا سيما تقنية تحديد جنس الجنين(٥٧).

(د) – حجة عدم إلحاق الأذى أو الضرر.

يستند أنصار هذه الحجة إلى عدم وقوع الأذى أو الضرر، و كذا إلى عدم وجود مخالفات. و يتضح لنا أن أنصار هذه الحجة يسعون إلى قبول تحديد جنس الجنين من أجل تجنب مرض معين، و ليس للحصول على جنس معين، هذا معناه أن هذه الحجة ترتكز على الطبيعة الإنسانية و ليس القيمة، و من هنا يمكننا النظر إليها على أنها نوع من أنواع الطب الوقائي(٥٨).

و معناه أيضا أن الناس يلجئون إلى تحديد جنس الجنين اعتمادًا على هـذه الحجة؛ لأسباب طبية، منها: إصابة جنس معين بمرض وراثي، لا سيما إصابة الذكور بمرض ضمور العضلات، أو إصابة الجنس عموما بمرض في الدم. و على الرغم من ذلك يلجأ الناس إلى تحديد جنس الجنين اعتمادًا على هذه الحجة، لأسباب غير طبية؛ و يرجع ذلك إلى إيمانهم بضرورة تحاشى الضرر الذى قد يقع على المواليد الإناث وأمهاتهم كما هي الحال في الهند، و كذا إلى إيمانهم بضرورة العمل على تقليل عدد حالات الإجهاض المحتمل، التي قد تقع لو لم يكن تحديد الجنس متاحًا كما هي الحال في المجر(٥٩).

من الطبيعي أن يترتب على هذه الحجة جدل عام يركز بشكل كلي على الموقف من تحديد الجنس لأسباب غير طبية، و يستند إلى عدم إلحاق الضرر بالطفل أو الزوجين أو المجتمع، فنجد أن العديد من الدول الأوروبية بما فيها النمسا وسويسرا وبلجيكا و إيطاليا و ألمانيا قد سنت تشريعات بجعل تحديد الجنس جريمة باستثناء الحالات المرضية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن ألمانيا قد سنت تشريعًا يعاقب بالسجن لمدة عام لكل من يحدد الجنس، كما نجد أن العقوبة في ولاية " فيكتوريا" الاسترالية أشد من ذلك بكثير(٦٠).

٢- الاتجاه المعارض لتقنية تحديد جنس الجنين.

يختلف هذا الاتجاه عن الاتجاه سالف الذكر اختلافًا عظيمًا، حيث يستند أنصاره إلى حجج مغايرة تمامًا للحجج التي سبق أن نوهنا عنها من ذي قبل، كما أنه يجد رواجًا كبيرًا عند الأغلبية الساحقة من البشر، و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على ميل أغلب البشر إلى عدم قبول هذه التقنية. هذا لا يعني أن الجميع قد رفض هذه التقنية، حيث إن هناك ميلًا إلى قبولها لدى بعض البشر، غير أن هذا القبول أو الترحيب كان على حذر شديد كما نوهنا من ذي قبل، و مهما يكن الأمر، فإن من أبرز الحجج التي يستند إليها أنصار هذا الاتجاه ما يأتي:

(أ)- حجة التحيز الجنسي.

يرى أنصار هذه الحجة أن التسليم بإمكانية تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية(اجتماعية) ينطوي على تحيز جنسي، أو نوع من الظلم الذي قد يقع على الإناث. و أن التحيز الجنسي يتضمن – حسبما ذُكر في قاموس التراث الأمريكي- تمييزًا على أساس النوع، لا سيما التمييز ضد الإناث، كما يتضمن توجهات أو سلوكيات تزيد من التمييز وتحديد الأدوار على أساس النوع. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحيز يفترض أن هناك جنسًا أرقى بل أفضل من جنس آخر؛ لذا فإن التحيز لا يهتم بالمساواة الضرورية و الرئيسة بين الذكور و الإناث(٦١). من ثم، فإن الطفل الذى يتم اختياره لجنسه قد يخضع لتوقعات معينة أو يُتوقع منه أن يسير وفق معايير سلوكية معينة، و في حالة حدوث خطأ في التشخيص الوراثي، أو في حالة ما إذا كان المولود من جنس غير مرغوب فيه، فإن الأنثى التي كان يُفترض أن تكون ذكرًا قد تواجه آثارًا عكسية(٦٢)

يُفهم من ذلك أن أنصار هذه الحجة يرفضون التسليم بإمكانية تحديد جنس الجنين؛ ذلك لأنه يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الجنسي في مجتمع المستقبل. فإذا كان تحديد الجنس أمرًا مسموحًا به من الناحية الأخلاقية، أخذًا في الاعتبار طفل المستقبل و حقوق الأم، فيجب علينا حظره تمامًا؛ نظرا للضرر الذي قد يلحق بالأشخاص الذين سوف يعانون من ندرة الشركاء في المستقبل(٦٣).

علاوة على ذلك، يرى أنصار هذه الحجة أن التسليم بإمكانية تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية، لا سيما في الدول التي ينتشر فيها تفضيل الجنس، أو بمعنى أدق تفضيل الذكور على الإناث، مثل: الهند، و الصين، و الشرق الأوسط، و شرق آسيا، ينتج عنه ضرر عظيم يتمثل في هجران، و إجهاض، و قتل الإناث(٦٤). بالإضافة إلى ذلك، فإن التفضيل يجعل هذه الدول تنظر إلى التشخيص بالموجات الصوتية، و الإجهاض على أنهما من أنسب الحلول، بل هما بديلان مناسبان عن الممارسات التقليدية التي كانوا يعتمدون عليها بهدف التقليل من عدد الإناث. و

يؤثر في برنامج تنظيم الأسرة الإجباري خلال فترة الثمانينات، التي كانت تهدف إلى الحد من الزيادة السكانية الكبيرة. كما يؤدي إلى حدوث جرائم اختطاف للفتيات والمتاجرة فيهن(٦٥)، حيث كان يؤتى بالإناث في مناطق على غير رغبتهن؛ نظرًا لوجود نقص في النساء في بعض المناطق، ثم يتم بيعهن بعد ذلك للرجال بغرض الزواج، ففي عام ٢٠٠٠م تم إطلاق سراح ١١٠ألف سيدة خلال حملة على الخاطفين. كما أن هناك عصابات صينية تتاجر في النساء من دول أسيوية أخرى من أجل زواجهن بأزواج صينيين(٦٦).

يعد كل من " جيريمي سنايدر(*)" و " كينيث إيه بير كويتز (**) Jeremy "Snyder" "Kenneth A.Berkowitz" ، من أبرز القائلين بهذه الحجة؛ ذلك لأنهما أكدا عدم مشروعية تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية، و أرجعا سبب رفضهما إلى حقيقة مهمة مؤداها: أن تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية يتضمن نوعًا من التحيز الجنسي لجنس دون آخر، لدرجة أن الآباء سوف يولون قيمة و أهمية كبرى لنوع الطفل قبل حدوث أي تطور، أو نمو بدني، أو اجتماعي ، أو نفسي، و كذا قبل أن يعرفوا أي شيء عن طفلهم، علاوة على ذلك، فأنهما ذهبا إلى القول بأن توقعات الآباء بشأن طفلهم، سوف ينتج عنها تهديد سيكولوجي للطفل. كما رأيا أن الضرر الذي قد ينتج عن تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية، سوف يكون ضررًا مضاعفًا؛ ذلك لأن الأطفال سوف يخضعون لقيود ضارة تقيد سلوكهم و تصرفاتهم، وكثيرًا ما يتعرضون لنوع من القهر أو التمييز(٦٧).

كما تعد " تابيثا إم باوليدج(*)" "Tabitha m.powledge" من أبرز المنادين بهذه الحجة أيضا؛ ذلك لأنها أكدت لنا أن " "" إيزيوني(**)"" Etzioni" قد رأى من خلال دراسته للمحصلات و النتائج الاجتماعية أن هناك علاقة وثيقة بين التحول في نسبة الجنس لصالح الذكور، و بين السلوكيات الاجتماعية للذكور و الإناث. من ثم فإنه من وجهة نظرها قد تنبئ بحدوث الكثير من الجرائم و الشذوذ الجنسي فيما

بين الذكور من جراء هذا، و كذا نقص في مستوى الثقافة، و قلة الذهاب إلى الكنائس.

بالإضافة إلى ذلك وجدناها تقول: إن "ويست أوف(***)"، و " رون رند فوس"(****) West- off and Ron Rind fusS قد توصلا إلى أن تقنية تحديد الجنس، سوف تؤدى إلى حدوث تغيير في نسبة الجنس أكثر مما هو عليه الحال اليوم، و سوف تحدث تذبذبات في نسبة الجنس، و لكنها سوف تقل مع مرور الوقت، غير أنه ليس معروفا كم سوف تستمر هذه العملية. كما إنها سوف تحدث اضطرابات اجتماعية تستمر لفترة طويلة نسبيًا، و ربما لأجيال عديدة(٦٨).

و على الرغم من الآثار السلبية الناتجة عن تقنية تحديد جنس الجنين التي ذكرناها من قبل، و التي نعتقد في صدقها إلى حد كبير جدا، إلا أننا نجد البعض يرفض ما توصلنا إليه، ويحاول تأكيد خلاف ما توصلنا إليه تمامًا، فلو نظرنا على سبيل المثال لا الحصر إلى " إدغار دال" لوجدناه يؤكد مشروعية تحديد جنس الجنين؛ لذا ذهب إلى القول بأن تحديد جنس الجنين لا يؤثر إطلاقًا في تغيير نسبة الجنس، كما أنه لا يؤثر في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك نجده يرى أنه لو حدث تغيير أو تشويه في نسبة الجنس، فإنه من السهل جدا التوصل إلى حل لهذا التشويه، ذلك من خلال تحديد و تقييد خدمة تحديد الجنس و قصرها على إحداث التوازن الأسري فحسب(٦٩).

لم يتوقف" إدغار دال" عند هذا الحد، حيث يرى أن التشويه في نسبة الجنس لا يحدث، إلا إذا توافر شرطين رئيسين: يتمثل الشرط الأول في ضرورة أن يكون هناك تفضيل كبير للأطفال من جنس معين، أما الشرط الثاني فيتمثل في ضرورة أن يكون هناك طلب متزايد على استخدام تقنية تحديد جنس الجنين، و لقد اشترط " إدغار دال" توافر هذين الشرطين، حتى يحدث تشويه لنسبة الجنس. و قد انتهى إلى حقيقة مهمة من وجهة نظره، غير أنها مضللة من وجهة نظرنا مؤداها: أنه من الصعوبة بمكان توافر هذين الشرطين معًا و في الوقت عينه؛ ذلك لأنه يرى أنه

إذا كان هناك تفضيل لأطفال من جنس معين، و أن الزوجين ليس لديهما رغبة في استخدام تقنية تحديد جنس الجنين (إما لأنهما يعتقدان أنه مكلف جدا، أو غير أخلاقي، أو ببساطة لأنه يتعارض مع الدين)، فإن الخدمة المتاحة لتحديد جنس الجنين لن يكون لها أي تأثير ديموغرافي. و بالمثل فأنه إذا كان هناك اهتمام كبير باستخدام تقنية تحديد جنس الجنين، غير أن الزوجين ليس لديهما رغبة في الحصول على أطفال من جنس معين، فإن الخدمة المتاحة لتحديد جنس الجنين لن تغير في نسبة الجنس بأية حال من الأحوال(٧٠).

لم يكن " إدغار دال" الوحيد الذي تصدى لحجة" التحيز الجنسي " التي استند إليها أنصار الاتجاه المعارض لتقنية تحديد الجنين؛ ذلك لأننا نرى أن السيدة "ميانا لوتس(*)" Mianna Lotz " ترى أن الأمور التي قد تحدث من جراء تقنية تحديد جنس الجنين، مثل: عدم التوازن في نسبة الجنس، إذ إنها لا ترتبط بتحديد الجنس إطلاقًا. و لقد استندت في ذلك القول إلى حقيقة مهمة و صحيحة بالنسبة لها، غير أنها تعد حقيقة غير صحيحة من وجهة نظرنا؛ ذلك لأنها ترى أن هناك أماكن بعينها، مثل: أستراليا، و غرب أوربا، و أمريكا الشمالية، لا يوجد فيها تفضيل لجنس على آخر(٧١)، غير أننا نرى أن الدول التي ذكرتها آنفا، تميل بشدة إلى تفضيل الجنس، لا سيما الذكور أكثر من الإناث(٧٢) وعلى أية حال، فقد انتهت إلى القول بأن ادعاء النسوية القائل: إن تحديد الجنس يتضمن تحيزًا ضمنيًا لجنس ضد آخر لا يستند إلى أسس قوية. من ثم، وجدناها تؤكد أن فرض الحظر على تحديد الجنس الاجتماعي في الدول التي ذكرتها من قبل، ليس هناك ما يبرره(٧٣).

و قريب من الرأي السابق هو ما نجده عند "جوليت تيزارد" التي أكدت حقيقة مهمة مؤداها: أن تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية لا يؤثر في التوازن الجنسي على الإطلاق، من ثم، نجدها ترى أنه من غير المحتمل حدوث عدم توازن

للجنس في الغرب؛ ذلك لأنها أكدت أن سائر البيانات التي تم جمعها من برنامج فرز الحيوانات المنوية في الولايات المتحدة، و كذا من برنامج التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة في أستراليا، تقترح أن هناك تفضيلات بسيطة للإناث و ليس للذكور، و هذا إن دل على شيء من وجهة نظرها، فإنما يدل على عدم حدوث تغيير في نسبة الجنس، أو بمعنى أدق تحيز جنسي للذكور مثلما زعم البعض(٧٤)

(ب)- حجة إلحاق الضرر النفسي للطفل.

يرى أنصار هذه الحجة أن الأطفال الذين يولدون نتيجة لتحديد الجنس الاجتماعي، قد يتصرفون بطريقة معينة، و قد يشعرون بالاستياء، إذا ما فشلوا في القيام بسلوك ما، كما يلحق بهم ضرر نفسي عظيم. غير أننا نجد أن " إدغار دال" - كالعادة- قد تصدى لهذه الحجة، حيث رأى أنه من غير المحتمل أن يعاني الأطفال من توقعات أبوية غير معقولة، هذا معناه أن " إدغار دال" يريد أن يقول لنا: إن الزوجين اللذين يسعيان إلى تحديد الجنس لضمان أن يكون أول مولود لهما أنثى يعرفان جيدا أن طفلتهما لن تشبه بالضرورة " انجلينا جولي" "Angelina Jolie"، كما أن الزوجين اللذين يسعيان إلى تحديد الجنس لضمان أن يكون أول مولود لهما ذكرًا يعرفان جيدا أن طفلهما لن يشبه بالضرورة " براديت" " Bradpitt "(٧٥).

و على الرغم من تصدي " إدغار دال" لهذه الحجة كما رأينا من ذي قبل، إلا أننا نجد أن " هيئة الإخصاب البشري و الأجنة" قد وقفت جنبًا إلى جنب بجوار هذه الحجة، حيث رفضت رفضًا تامًا مشروعية تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية في بداية توصياتها، و أرجعت سبب رفضها إلى الضرر النفسي الذي قد يلحق بالطفل الذي يتم تحديده. و لم تتوقف الهيئة عند هذا الحد، حيث اهتمت بإظهار المزيد من الأضرار التي قد تلحق بالطفل الذي يتم تحديده باستخدام طريقتي فرز الحيوانات المنوية، و التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة.

غير أننا نجد أن " جوليت تيزارد" قد زعمت أن الهيئة قد رأت أنه من الممكن أن يفيد تحديد الجنس الاجتماعي بعض الأسر؛ ذلك من خلال تمكين الآباء

من إنجاب العدد المرغوب من الأطفال، بدلا من الاستمرار في الإنجاب بشكل طبيعي على أمل طفل من جنس مرغوب فيه. و أن الهيئة لاحظت أن تحديد الجنس الاجتماعي سوف يقلل من عدد الأطفال غير المرغوب فيهم، أو من عدد الأجنة الذين يتم إجهاضهم، كما سوف يقلل من الاستياء الأبوي عندما يولد طفل من جنس غير مرغوب فيه. علاوة على ذلك، قد رأت أيضا أن الهيئة قد أدركت أنه في حال عدم توافر بيانات إحصائية فعلية عن تأثير تحديد الجنس في الطفل، سوف تصبح الأخطار، و كذا الفوائد أمرًا تصوريًا. هذا إن دل على شيء فإنما يدل على سعيها الدؤوب في تأكيد حقيقة مهمة من وجهة نظرها مؤداها: أن الهيئة تقر بمشروعية تحديد الجنس الاجتماعي؛ نظرًا لعدم اعتراضه مع رفاهية الطفل المولود، غير أننا نرى أن هذه الحقيقة التي سعت " جوليت تيزاد" إلى تحقيقها، غير صحيحة من وجهة نظرنا؛ ذلك لأننا نرى أنه على الرغم من تأكيدها ميل الهيئة إلى قبول تحديد الجنس الاجتماعي؛ نظرًا لعدم تعارضه مع رفاهية الطفل المولود، إلا أننا نجدها تراجعت عما أكدته، حيث رأت أن الهيئة كانت على حذر تام من تطبيق تكنولوجيا تحديد الجنس الاجتماعي(٧٦).

(ج)- حجة خلق أطفال مصممين أو أطفال تفصيل.

يرى أنصار هذه الحجة أننا لو سلمنا بتحديد جنس الجنين الاجتماعي، فإن تسليمنا سوف يقود حتمًا إلى خلق أطفال مصممين، أو بمعنى أدق أطفال تفصيل. كما ذهب أنصار هذه الحجة إلى القول: إننا لو سمحنا للآباء بتحديد جنس أطفالهم، فإننا سوف نجد في القريب العاجل نسخًا لهم، و سوف يتشابهون جميعهم في لون عيونهم، و في طفولتهم، و في ذكائهم...إلخ. لذا اعترض أنصار هذه الحجة على تحديد جنس الجنين الاجتماعي؛ لاعتقادهم الراسخ بأن التحديد خطوة في طريق سوف يؤدى حتمًا إلى خلق أطفال مصممين.

و الغريب أن " إدغار دال" كعادته قد رفض رفضًا تامًا هذه الحجة، و رأى أن الاعتراض الذى قال به أنصار هذه الحجة يدعونا إلى الأخذ في الاعتبار ثلاث نقاط مهمة: تتمثل النقطة الأولى، في أن الاعتراض الذى شنه أنصار هذه الحجة ليس على تحديد جنس الجنين ذاته، بل على ما يطرأ عليه من نتائج فيما بعد. وتتمثل النقطة الثانية، في أننا لا نستطيع أن نمنع النتائج من الحدوث بأية حال من الأحوال، كما أننا لا يمكننا الدفاع عنها، لا سيما لو كانت نتائج سلبية. أما النقطة الثالثة والأخيرة، فتتمثل في أن هذا الرأي الذى قال به أنصار هذه الحجة سوف يكون له تأثير كبير، و مدمر من الناحية الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك وجدناه يقول لنا: إن الشيء المخيف و المرعب في هذه الحجة التي استند إليها رافضو التحديد أنها سوف تقودنا حتمًا إلى النظر إلى الآباء على أنهم أكثر غباء، لا سيما عندما ينفقون أموالهم على تقنية وراثية ليضمنوا أن يكون ابنهم ذا عينين بنيتن كبيرتين، أو شعر أسود كثيف(٧٧).

(د)- حجة الخوف من الوصمة أو العار.

من المعلوم أن معظم فلاسفة النسوية قد تشيعوا لهذه الحجة؛ ذلك لأنهم يعتقدون أن تحديد جنس الجنين يقوم على حساب الأنثى، أو بمعنى أدق لصالح الذكر. و الجدير بالذكر أن السبب الرئيس الذى دفعهم إلى التشيع لهذه الحجة بالذات، يكمن في اعتقادهم أن تقنية تحديد جنس الجنين ينتج عنها نوع من التحيز الجنسي، والإذلال للإناث. من هنا ذهب فلاسفة النسوية إلى القول: إنه من الواجب علينا التصدي لهذه التقنية؛ ذلك لأنها تعمل على إهانة المرأة، و تحقيرها، و تنظر إليها على أنها وصمة عار. يشير ذلك من وجهة نظرنا إلى حقيقة مهمة مؤداها: أن دعاة النسوية يريدون أن يؤكدون أن فكرة تحديد جنس الجنين تعد فكرة خاطئة تمامًا؛ ذلك لأنها قد ينتج عنها ضرر طبي قد يلحق بالأم أو الجنين(٧٨).

لم يتوقف فلاسفة النسوية عند هذا الحد، حيث قاموا بتشكيل شبكة دولية لمناهضة الهندسة الإنجابية و الوراثية؛ بهدف التصدي لتكنولوجيا الإنجاب الجديدة.

كما قاموا بنشر العديد من الدراسات التي توضح وجهات نظرهم الرافضة تمامًا لهذه التقنية، و تحقيقًا لهدفهم هذا وجدناهم يؤكدون على رأيين رئيسين بالنسبة لهم: يتمثل الرأي الأول في أن تحديد جنس الجنين يعد تقنية جديدة، و يعمل على تغيير حياة المرأة الإنجابية بشكل كبير، أما الرأي الثاني فيتمثل في أن تحديد جنس الجنين يعد تقنية تعمل على زيادة المشكلات، و لا تحسن من وضع المرأة على الإطلاق؛ ذلك لأن هذه التقنية تؤدى إلى قتل الأجنة أو قتل الإناث؛ لذا أصروا على ضرورة إعادة النظر في هذه التقنية؛ نظرًا لأن هناك احتمالية لقتل الإناث(٧٩) كما قاموا بحصر كافة الآثار السلبية الناتجة عن هذه التقنية، و التي تعد أسبابًا رئيسة في شعور المرأة بأنها وصمة عار، لعل من أبرزها ما يأتي: أولًا: ارتفاع نسبة الذكور، ذلك الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع معدل الجريمة، وعدم وجود ثقافة مناسبة. ثانيًا: شعور المرأة بالعزلة التامة، وحبس حريتها الاجتماعية. ثالثًا: التقليل من شأن المرأة، وسوء معاملتها. رابعًا: انتشار قتل الأجنة الإناث بنسب عالية جدا(٨٠).

لقد ترتب على ذلك اتفاق أغلب الفلاسفة النسويين على ضرورة اعتبار تقنية تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية ممارسة خسيسة، و على الرغم من ذلك فقد اختلفوا فيما بينهم حول ما ينبغي عمله بشأن بهذه التقنية، ومهما يكن الأمر، فإن أغلبهم مال إلى الاتفاق على أن هذه التقنية تمثل خطرًا داهمًا على السيدات الضعيفات، مؤكدين دعمهم لوضع السيدات الاجتماعي المنخفض، و كذا السيدات اللاتي يتعرضن للظلم بسب هذه التقنية.

و لعلى أكون منصفًا حقا عندما أقول إن "جولي زيلبربيرج(*)" " Julie " Zilberberg تعد واحدة من أشهر الذين تصدوا لهذه التقنية، حيث اعتقدت أن السيدات الضعيفات سوف تتعرضن للضرر النفسي من جراء هذه التقنية، كما أنها كانت على يقين تام بأن الهند و الصين من أكثر الدول التي تصنف التركيب أو البناء المجتمعي بطريقة تجعل وضع المرأة أقل بكثير من الرجل؛ ذلك الأمر الذي يترتب عليه

تقييد فرص السيدات. بالإضافة إلى ذلك، وجدناها تؤكد ضرورة حماية حق المرأة في الاستقلالية الإنجابية، حيث كانت تنظر إلى هذا الأمر على أنه أمر ضروري، و لابد أن يراعى بشكل كبير و يُعطى الأولوية، حتى لا تشعر بالمرأة بالعار و الوصمة(٨١).

و على الرغم من رفض دعاة النسوية لهذه التقنية، إلا أننا نرى أن " مارسيا جوتن تاج(**)" " Marcia guttentag "، قامت بدراسة المضامين الاجتماعية لنسب الجنس غير المتوازنة في العديد من المجتمعات على مر التاريخ البشري، واقترحت في فرضيتها أنه كلما قل عدد الإناث بالمقارنة مع الذكور زاد وضع المرأة في المجتمع، هذا معناه، أنها تريد أن تؤكد لنا أن الرجل سوف يتزوج من امرأة واحدة فحسب، وأنها سوف تنجز سائر أعمالها المترلية بكل سهولة و يسر، كما اقترحت اقتراحًا مفاده: أنه كلما زاد العدد النسبي للإناث في المجتمع، و أصبح أكثر من الذكور (مثلما حدث في المجتمع الأمريكي في فترة الأربعينيات و السبعينيات من القرن العشرين) كلما فقدت السيدات وضعهن التقليدي، و صار وضعهن سيئًا، ذلك لأنه في مثل هذه الحالة سوف يُنظر إليهن على أنهن وسيلة لإشباع الرغبة الجنسية، فضلا عن ذلك، فإنه سوف يحدث زيادة في حالات الطلاق، و كثيرًا ما تُصاب السيدات بالاكتئاب، ويصل بهن الحال إلى الانتحار.

وتأكيدا لهذا الزعم وجدناها تستند إلى مجموعة من الأدلة التي تدعم ما انتهت إليه، من أبرزها: الدليل الأول الذي يتمثل في اعتقادها أن تناقص عدد الإناث في المجتمع سوف يؤدي على الفور إلى زيادة وضعهن الاجتماعي(٨٢). هذا معناه أنه لو زاد عدد الإناث داخل المجتمع، فإنهن سوف يمكثن في بيوتهن، و لا تتوفر لهن فرص في كافة المجالات، و غالبا ما يتم استبعادهن من المؤسسات السياسية و الدينية في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك، فإنه من غير المحتمل أن تنشأ حركات نسوية في المجتمعات التي تكون فيها نسبة الجنس عالية؛ ذلك لأن معظم الإناث سوف ينغمسن في الأدوار المترلية، و القليل منهن سوف يشاركن في الحياة السياسية و في بعض المهن و الأدوار الاجتماعية العامة الأخرى(٨٣) ويكمن الدليل الثاني في اعتقادها أن

التفضيل الشخصي للأطفال الذكور أو الإناث لا يوصم أيا من الجنسين، كما لا يكون دليلًا على وجود تحيز جنسي على الإطلاق، والغريب في ذلك نجدها تقول في موضع آخر: إن هذا الدليل لا ينفى وجود بعض حالات من التفضيل لجنس على آخر؛ مما يشير من وجهة نظرنا إلى اشتمال هذا الدليل على وجود تمييز و تحامل تجاه جنس على آخر. أما الدليل الثالث و الأخير فيتمثل في اعتقادها أن تحديد الجنس لا يخلق تحيزًا ضد المرأة ، ولا يشعرها بالوصمة على الإطلاق(٨٤).

و على أية حال، فإننا نرى أن من يُمعن النظر في الموقف الذى تتبناه " مارسيا جوتن تاج" يستنتج حقيقة على قدر كبير من الأهمية مؤداها: أن دعاة الفلسفة النسوية قد انقسموا إلى قسمين تجاه تقنية تحديد جنس الجنين: قسم يرفض هذه التقنية تماما، و آخر يقبلها(٨٥) ومن الطبعي أن يسعى القسم الذى يميل إلى قبول تقنية تحديد جنس الجنين إلى تدعيم وجهة نظره مثلما رأينا " مارسيا جوتن تاج" من ذي قبل؛ ذلك لأن هذا القسم يعتقد أن هذه التقنية ينتج عنها آثار إيجابية، منها: أولًا، زيادة شعور الآباء بالسعادة؛ بسبب حصولهم على أطفال من الجنس الذين يرغبونه، وبسبب قدرتهم على إحداث توازن داخل أسرتهم. ثانيًا: زيادة سعادة و رفاهية الأطفال، لا سيما الإناث؛ و ذلك إذا كان آباؤهن يرغبونهن. ثالثًا: تجنب العنف تجاه المرأة من جراء إنجابها الكثير من الإناث. رابعًا: تجنب وتحاشي الأمراض المرتبطة بالجنس. خامسًا: إمكانية تحقيق التحكم في السكان، لا سيما في الدول التي تعاني من زيادة سكانية هائلة(٨٦).

(٥)- حجة الكلفة المادية.

يرفض أنصار هذه الحجة تقنية تحديد جنس الجنين؛ ذلك لأنها خدمة إنجابية خاصة تحتاج إلى مصروفات عالية، كما تجعل البعض يشعر بالقلق والظلم الاجتماعي الذي يحدث بالنسبة لهم، ويتجلى الظلم الاجتماعي في أن القادرين على هذه الخدمة سوف يتمكنون من الحصول على هذه التقنية، في حين أن غير القادرين

لن يتمكنوا من الحصول عليها، من ثم يرى أنصار هذه الحجة أن السماح للزوجين الثريين بالحصول على تلك الخدمة، سوف يزيد من الفجوة بين الأثرياء و الفقراء. و على أية حال، فقد انتهى أنصار هذه الحجة إلى القول: إنه من الواجب علينا السماح لأي شخص استخدام هذه التقنية؛ شريطة أن تكون متاحة لكل أفراد المجتمع على حد سواء، والعجيب أننا نرى أن " إدغار دال" يرفض هذه الحجة، حيث يرى لو أن أنصار هذه الحجة يهتمون بتحقيق مطلب العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع كما يزعمون، فإنه من الواجب عليهم ألا يعارضوا تقنية تحديد جنس الجنين، بل يجب عليهم أن يسعوا إلى تنميتها و جعلها خدمة متوفرة عبر التأمين الصحي.

لم يتوقف " إدغار دال " عند هذا الحد، بل وجدناه يُمعن في الاعتراض الذي أكده أنصار هذه الحجة، و الذي ينص على: أنه لا يجب على أي شخص أن يستخدم أي تقنية جديدة، إلا إذا كان هناك ما يضمن أن فوائدها متاحة بالتساوي بين جميع أفراد المجتمع، فوجده مطلبًا يتجاهل الحقائق الاقتصادية للحياة، وتأكيدًا لما انتهى إليه، ضرب لنا مثالًا، حيث رأى أنه عندما تم ابتكار الأوتومبيل ، وأجهزة التليفزيون، والحاسبات الآلية الشخصية، كانت مُكلفة جدا، و كانت أقلية هي التي تستطيع أن تستخدمها، أما الآن فقد أصبح من الممكن لكل منا أن يشتري أوتومبيلًا، و تليفزيونًا، وحاسبًا آليًا، من ثم توصل إلى أننا لو كنا مهتمين بالزوجين الفقيرين كما نزعم، فإنه من الواجب علينا أن نشجعهما على استخدام تقنية تحديد جنس الجنين؛ لأنه من المحتمل أن تكون هذه التقنية أفضل طريقة للحصول على مولود بأقل تكلفة(٨٧).

(و)- حجة المنحدر المتزلق أو سد الذرائع.

يرى أنصار هذه الحجة أنه من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف دقيق لهذه الحجة، و مع ذلك أقروا بإمكانية تعريفها تعريفًا مؤقتًا، بالتالي فإنهم رأوا أن حجة المنحدر المتزلق هي الحجة التي تأخذ الشكل الآتي: إذا اتخذت الخطوة (أ) فإن

الخطوة (ب) سوف تحدث بالضرورة، أو من المحتمل جدًا أن تحدث، و الخطوة (ب) غير مقبولة، بالتالي عليك ألا تتخذ الخطوة (أ) (٨٨). هذا معناه أن هذه الحجة تُستخدم عادة للتحذير من اتخاذ خطوة أولى غير ضارة في حد ذاتها، و لكنها قد تؤدي إلى أضرار أخرى يصعب منعها(٨٩) بالتالي يمكننا القول: إن مفهوم المنحدر المتزلق يفترض أنه لا يجب اتخاذ خطوة غير معروفة النتائج؛ لأنها سوف تتسبب في حدوث خطوات أخرى ينتج عنها ضرر عظيم نحن في غنى عنه(٩٠) ومعناه أيضا أن إتاحة تقنية تحديد جنس الجنين سوف تؤدى حتمًا إلى اختيار سمات أخرى غير مرضية، وأكثر تفاهة(٩١).

وتنطوي هذه الحجة على ثلاثة آراء تؤكد عدم مشروعية تقنية تحديد جنس الجنين بقوة، مرتبة على النحو الآتي: يتمثل الرأي الأول في أن البعض ينظر إلى تقنية تحديد الجنس على أنها الخطوة الأولى في سلسلة إنجاب أطفال يرغبونهم ويكونون معتادين على عادات معينة، أو بمعنى أدق أن تقنية تحديد جنس الجنين هي خطوة في التحكم في النسل، أو شكل من أشكال تحسين النسل، غير أن أنصار هذه الحجة يرون أنها خطوة بغيضة و غير مقبولة بالمرة. أما الرأي الثاني، فيتمثل في أن أنصار هذه الحجة يرون أن تقنية تحديد الجنس هي البداية الحقيقية للدخول في المنحدر المتزلق. ويتمثل الرأي الثالث و الأخير في أن أنصار هذه الحجة يرون إنه إن لم تكن تقنية تحديد الجنس هي البداية الحقيقية للدخول في المنحدر المتزلق، فأنها تعد خطوة إلى الإبادة الجماعية للنساء على أقل تقدير. ومن الملاحظ أن أنصار هذه الحجة قد نظر إلى هذه الآراء الثلاثة على أنها آراء مقنعة، و لا يستطيع أي شخص أن يرفضها على الإطلاق(٩٢).

يعد " توم شكسبير(*)" " Tom Shakespeare" من أبرز المنادين بهذه الحجة، إذ إنه رأى أن إتاحة الفرصة للآباء لاختيار نوع جنس الجنين على أساس الجنس لغير سبب طبي جيد، سوف يجعل من الصعب أن نقول في المستقبل: لا،

عندما يطلبون اختيار أجنة على سمات أخرى؛ لذا وجدناه يتساءل قائلًا: هل إذا سمحنا بتقنية تحديد جنس الجنين، فإننا سوف نفتح الباب لخلق أطفال مصممين؟ إن الإجابة عن هذا السؤال من وجهة نظرنا سوف تكون" نعم " بالطبع؛ ذلك لأن التحديد سوف يقودنا إلى اختيار سمات أخرى غير مرضية للمجتمع، كما أنها سوف تكون تافهة كما أشرنا من ذي قبل(٩٣).

و الغريب أننا نرى " ديفيد هيد" يرفض تمامًا قول البعض بأن تحديد جنس الجنين يجعلنا نقع في المنحدر المترلق، و يرجع سبب رفضه إلى اعتقاده بأننا عندما نحدد جنس الجنين، لا نتدخل أو نعالج الجينوم بأية حال من الأحوال، لا سيما إذا قمنا بعمل ذلك لأسباب غير طبية، يشير ذلك إلى أنه يريد أن يقول لنا: إنه من الواجب علينا ضرورة فصل تقنية تحديد جنس الجنين عن الهندسة الوراثية؛ لذا نراه ينظر إلى القول الذي يقول: إن تقنية تحديد جنس الجنين هي الطريق المؤدي إلى الهندسة الوراثية، على أنه قول ليس له أساس في الواقع، إذ إنه لا توجد علاقة بين تقنية تحديد جنس الجنين و علم تحسين النسل من وجهة نظره(٩٤).

(ز)- حجة التدخل في خلق الله.

يرى أنصار هذه الحجة أنه من الواجب عليهم رفض تقنية تحديد جنس الجنين؛ لأنها تمثل تدخلًا في خلق الله(٩٥)، أو تدخلًا في الطبيعة، بمعنى أن أنصار هذه الحجة يرون أننا لو سلمنا بتقنية تحديد جنس الجنين، فإننا سوف نقوم بإجراء اختبارات من أجل الكشف عن نوع الجنين، و هذا يؤدى حتمًا إلى القضاء على الأجنة غير المرغوب فيها، و بالتالي يؤدي إلى الإجهاض، و حتى عندما لا تؤدي إجراءات تحديد جنس الجنين إلى القضاء على الأجنة و الإجهاض، فلابد أن يكون هناك اعتراضات على تحديد جنس الجنين؛ نظرًا لأنه يُجرد الطفل من الإنسانية، ذلك لأن الطفل يُحمل و يُولد ليس بسبب قيمته الجوهرية و لكن بسبب جنسه، و بغرض تلبية احتياجات الآخرين. و على الرغم من ذلك، فإن هناك من يعارض هذا الرأي ويؤكد أن الأطفال يُولدون لأغراض مختلفة إما لاكتمال الأسرة، أو لإنجاب

رفيق للأخوة، أو ليكون وريثًا ، أو للمحافظة على اسم العائلة ، أو لإنجاب حفيد للأجداد، أو للمحافظة على استمرار الحياة الزوجية، أو لإنقاذ الدولة(٩٦). و على أية حال، فإننا نتفق تماما مع ما جاءت به هذه الحجة، غير أننا نختلف مع أنصارها لا سيما عندما رفضوا سائر الابتكارات الطبية الأخرى، مثل: رفضهم لاستخدام " الكلوروفورم" الذي يُستخدم للتخفيف من آلام الوضع، و نظرتهم له على أنه عمل مخالف لإرادة الله. وكذا رفضهم لاستخدام التطعيمات التي تمنع الإنسان من الإصابة بمرض، ونظرتهم إليها على أنها عمل مخالف لإرادة الله، وأنه هروب من القصاص الإلهي، وأنها تمنع الإنسان من الإصابة بالمرض الذي يعد عقابًا على ذنب قد اقترفه الإنسان من ذي قبل.

و لقد عارض " إدغار دال" هذه الحجة معارضة تامة، كما دعنا جميعا إلى ضرورة تجاهلها، إذ إنها لا تمثل أية أهمية بالنسبة له. و رأى أننا لو نظرنا إليها، لوجدناها تستند إلى أساس ديني فحسب، و أنه من المعروف أن الليبرالية الغربية تعتمد في الأساس على الفصل بين الدولة و الكنسية، كما تقر بأنه ليس من اختصاص الحكومة سن قوانين تفرض الالتزام بدين معين؛ لذا رأى أن من يعتقد أن تقنية تحديد جنس الجنين تقنية مخالفة لمعتقداتهم الدينية لهم مطلق الحرية في الامتناع عنها، غير أنه ليس مسموحًا لهم استخدام القوة الإجبارية للقانون لفرض معتقداتهم على كل من لا يشاركونهم معتقداتهم الدينية(٩٧).

ثالثًا، تقنية تحديد جنس الجنين بين الإباحة و المنع: رؤية شخصية.

عرضنا على مدار الصفحات السابقة تعريف تحديد جنس الجنين، و أنواعه، ثم توقفنا طويلًا عند الموقف الذى اتخذه الناس من تقنية تحديد جنس الجنين، و توصلنا إلى مسلمة مهمة مؤداها: أن تقنية تحديد جنس الجنين مثلها مثل جميع التقنيات الأخرى التي نتجت عن التطور المتلاحق والسريع في علم الجنيات (أخص بالذكر تقنية أطفال الأنابيب، و العلاج الجيني، و الاستنساخ.....إلخ) قد قوبلت

بالرفض تارة، والقبول أخرى. و جاء دورنا الآن لكى نقرر أي الاتجاهين على صواب: الاتجاه المعارض أم الاتجاه المؤيد لتقنية تحديد جنس الجنين؟ إننا نرى أن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في بيان موقفنا من تقنية تحديد جنس الجنين، كما نرى أنه من الصعوبة بمكان بيان موقفنا من تقنية تحديد جنس الجنين، ما لم نقم بتقييم الحجج التي استند إليها كلا الاتجاهين، و هذا ما سوف نقوم به عبر السطور الآتية.

يتلخص موقفنا من تقنية تحديد جنس الجنين كما حددناه في بداية هذه الدراسة، في أننا نميل كل الميل إلى قبول تقنية تحديد جنس الجنين؛ لأسباب طبية فحسب، و لا سيما عندما يُصاب جنس معين بمرض وراثي. هذا معناه أن موقفنا من هذه التقنية يتصف بالقبول، غير أن هذا القبول يكون على حذر تام بكل ما تحويه الكلمة من معنى، إذ إننا لو سلمنا تسليمًا تامًا بقبول هذه التقنية، فسوف نواجه مشكلات لا حصر لها بكل تأكيد. و معناه أيضًا أننا نرفض جميع الحجج التي استند إليها أنصار الاتجاه المؤيد لتقنية تحديد جنس الجنين لأسباب اجتماعية(غير طبية)، باستثناء حجة عدم إلحاق الأذى أو الضرر، إذ إن هذه الحجة تنص على مشروعية تحديد جنس الجنين لأسباب طبية فحسب، كما تمنع إصابة جنس معين بمرض وراثي كما سبق أن نوهنا من ذي قبل. و معناه أنه في حالة عدم وجود سبب طبي قوي، فإنه لا يوجد أي مبرر حينئذ لاستخدام تقنية تحديد جنس الجنين.

بالتالي فإننا لو نظرنا إلى الحجج التي استند إليها أنصار الاتجاه المؤيد لتقنية تحديد جنس الجنين، و التي جاءت مرتبة على النحو الآتي: (أ) حجة الحرية الإنجابية، و (ب) حجة التوازن الأسري (إنجاب أطفال من كلا الجنسين) و (ج) حجة المنفعة، و (د) حجة عدم إلحاق الأذى أو الضرر، فإننا لا نتفق مع هذه الحجج، اللهم إلا حجة عدم إلحاق الأذى أو الضرر؛ ذلك لأن هذه الحجة بمثابة الطب الوقائي لجميع البشر، و لا سيما الذين يعانون من مرض وراثي معين، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الحجة تؤكد مشروعية تحديد جنس الجنين لأسباب طبية فحسب.

فبالنسبة لحجة الحرية الإنجابية، فإننا نؤمن بأن للبشر جميعًا استقلالية ذاتية، لا سيما في اتخاذ قرار الإنجاب، غير أننا نرى أن هذه الحرية التي نادى بها أنصار الاتجاه المؤيد لتقنية تحديد جنس الجنين ينتج عنها تساؤلات مثيرة للجدل لا حصر لها، كما تكون سببًا رئيسًا لتعرض بعض القيم الاجتماعية للخطر، علاوة على ذلك، فإنها سوف تكون عاملًا فعالًا في شعور البشر بالحيرة في أثناء شروعهم في الاختيار من بين الخيارات التي تدعمها الحرية الإنجابية. من ثم، فإننا نرى ضرورة تقنين هذه الحرية، حتى يمكننا قبولها. و للأسف الشديد، فإن أنصار الاتجاه المؤيد لتقنية تحديد جنس الجنين، لم يضعوا لها قيودًا، بل وصفوها بأنها حرية مطلقة.

إن ما يؤكد زعمنا سالف الذكر هو رؤية" ناندیني أومان"(*) " Nandini oomman" للحرية، حيث رأت أنه من الأهمية بمكان أن تتمتع المرأة – بوصفها أمًا- بالحق في الإنجاب، و كذا بحقها في الاستقلالية الفردية، و حقها في اختيار أن تنهي الحمل أم لا، غير أنها قد وجهت انتباهنا إلى حقيقة مهمة مؤداها: أننا عندما ننظر عن قرب إلى طبيعة اختيار المرأة بشأن موضوع تحديد جنس الجنين، فإننا ندرك أنها تؤيد تقنية تحديد جنس الجنين، غير أننا ندرك جيدًا حجم صعوبة تلك الاختيارات التي تقوم بها، فغالبا ما تُقدم المرأة على اختيار وريث من الذكور، بسبب التهديدات الضمنية بالعنف، أو رغبة الزوج في الزواج بأخرى غيرها. كما أنها تكون في أوقات كثيرة معرضة لضغوط خارجية تؤثر فيها و تتعارض مع رغباتها.

يفهم من ذلك أن المرأة طبقا " لـــــــــــــــــــ ناندیني أومان " تُقدم على اختيار جنس الجنين من خلال السياق الأسري و المجتمعي الذي تعيش فيه، و ليس من خلال حريتها التي تتمتع بها. غير أن اختيارها هنا يطرح سؤالًا مهمًا مؤداه: ماذا لو كانت المرأة تعيش في مجتمع ذكوري، و تخضع لضغوط المجتمع الذي يتحيز للذكور على حساب المرأة؟. بالطبع، فإن للمرأة الحق في الاختيار من منطلق إيمانها بحريتها الإنجابية، غير أن اختيارها هنا سوف ينتج عنه مشكلة عظيمة، تتمثل

هذه المشكلة في كيف يمكن لتلك الاختيارات أن تتم داخل مجتمع به تحيز جنسي؟؟ وهذه المشكلة تقودنا حتمًا إلى سؤال آخر مؤداه: هل هناك تسليم بحق المرأة في تحديد الجنس على أساس العدالة و المساواة، مع الوضع في الاعتبار أن العدالة و المساواة يتم انتهاكهما داخل المجتمع الذى يؤيد التمييز الجنسي؟ بالطبع، فإن المرأة سوف تصبح ضحية داخل المجتمع الذكوري لا محالة(٩٨).

كما إننا لو تركنا المرأة و تأملنا حال الرجل بوصفه أبًا، سوف نجد أن هناك اتفاقًا عامًا على أنه من الواجب أن يُسمح للآباء بالاختيار في مسألة إجراء الاختبارات اللازمة لمعرفة ما إذا كانت هناك إعاقات في الجنين قبل ولادته أم لا؟ غير أننا نجد أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى إنهاء الحمل لا محالة، ذلك إذا كانت هناك إعاقات في الجنين، أو جاء من نوع غير مرغوب فيه. كما أننا سوف نجد أن السماح للآباء في إجراء الاختبارات سوف يجعل الآباء يطرحون تساؤلًا مهمًا مؤداه: هل من الممكن توسيع نطاق هذا الاختيار ليشمل إجراء اختبارات و فحوصات يمكن أن تحدد جنس الجنين؟؟ و بالطبع، فإن هذا التساؤل غير جديد، غير أنه يثير مجموعة التساؤلات التي تثير الكثير من الجدل(٩٩).

علاوة على ذلك، فإننا لو نظرنا إلى الحرية الإنجابية التي تعد شكلًا من أشكال الاستقلالية الفردية، لوجدناها تتعارض تماما مع الكنسية الكاثوليكية؛ ذلك لأنها تعارض جميع التقنيات التي تجعل الإنجاب يحدث دون ممارسة الجنس. و تتعارض أيضا مع بعض دعاة النسوية؛ نظرًا لبعض الجرائم و التهديدات التي تواجه النساء من جراء تطبيق تقنية تحديد جنس الجنين. فضلا عن أن أطفال المستقبل سوف يتعرضون للضرر و الخطر من جراء تطبيق هذه التقنية، و من بين هذه الأخطار الجسدية حدوث تشوهات خلقية من جراء استخدام اختبارات طفل الأنابيب، أو بسبب تجميد الأجنة، أو بسبب الحقن المجهري، أو الاستنساخ. كما أنهم سوف يتعرضون لأخطار سيكولوجية محتملة، مثل: الشعور بالهجر و الاستبعاد من جانب الأطفال الذين يُولدون لأمهات بديلة. و الغريب في ذلك أننا نجد" جون روبير

تسون" يصر على القول بأن الآباء الذين يحضرون هؤلاء الأطفال إلى العالم و هم في هذه الحالة من الإعاقة و الإصابة قد يعدون مسيئين و متسببين في معاناتهم، كما يصر على تعرض هؤلاء الأطفال للضرر الحقيقي، غير أننا نجده يقول: طالما لم يظهر ضرر ملموس على هؤلاء الأطفال، فيجب علينا نشر مبدأ الحرية الإنجابية و اعتناقه، وبالطبع فإن ما انتهى إليه " جون روبير تسون" لم يعجبنا، كما لم يعجب الكثيرين من نقاده(١٠٠).

من ثم يمكننا القول بكل اطمئنان كما قال من ذي قبل كل من" بيركويتز" و" سنايدر": إن حجة الحرية الإنجابية لا تحمي تحديد جنس الجنين من جميع الانتقادات التي سوف توجه إليه، و بكل تأكيد فإن ما أكدناه بشأن مشروعية تحديد جنس الجنين يجعلنا على خلاف حاد مع مؤيدي مشروعيته لأسباب غير طبية، فها هي "روث شويدك (*)"Ruth Chadwick" تصر على استحالة منع تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية، وهي على استعداد تام للدخول في خلاف حاد مع من يمنع أو يحد من مشروعية تحديد جنس الجنين. غير أننا نجدها تنظر إلى الحرية الإنجابية على أنها أمر معيب، لذا نراها تنادي بضرورة وضع قيود للحرية الإنجابية، إذا ما كانت سببًا مباشرًا في تعرض بعض القيم الاجتماعية المهمة للخطر(١٠١).

أما لو نظرنا إلى الحجة الثانية التي تتمثل في حجة التوازن الأسري، فنرى أننا لو اعتمدنا عليها كحجة مؤيدة لتحديد جنس الجنين، فسوف ينتج عنها تشويه حاد في نسبة الجنس، ذلك الأمر الذى يترتب عليه عدم التوازن بين نسبة الذكور و الإناث. أضف إلى ذلك، فأننا لو سلمنا جدلًا بأن نوايا الأفراد الذين يسعون إلى تحديد جنس الجنين غير تحيزيه، فإن نتائج تحديد الجنس سوف تكون تحيزيه لا محاله، إذ إن هناك عوامل عديدة تدفع هؤلاء الأفراد إلى تفضيل الذكور على الإناث، منها- على سبيل المثال لا الحصر- : غلاء المهور و لا سيما في الهند، و الرغبة في

إنجاب الولد أو الذكر لكى يساعد والديه عند كبر سنهما، و كذا الرغبة في إنجاب الذكور لأغراض دينية مثلما الحال في الكونفوشيوسية أو الهندوسية(١٠٢).

إن ما يؤكد زعمنا سالف الذكر هو أننا لو نظرنا إلى " إدغار دال" الذى يعد واحدًا من أبرز مؤيدي تحديد جنس الجنين، و الذى سبق أن نوهنا عنه عبر الصفحات السابقة، لوجدناه يعترف اعترافًا ضمنيًا بإمكانية حدوث تشويه في نسبة الجنس، إذ نراه يؤكد قائلًا: إنه في حال حدوث تشوه حاد في نسبة الجنس، فإننا سوف نكون مضطرين إلى تطبيق منهج عدم التدخل في تحديد الجنس. و ينبغي علينا أن نمنح كل عيادة الحرية في تقديم أو عرض أو تقييد أو رفض خدمة تحديد جنس الجنين حسبما تراه مناسبًا(١٠٣).

كما أننا لو نظرنا إلى " ماري بريودي ماهوالد(*) "" Mary briody mahowald" لوجدناها تقر صراحة بأن تقنية تحديد جنس الجنين هي المسؤولة الوحيدة عن تضاؤل نسبة الإناث و زيادة نسبة الذكور؛ ذلك الأمر الذى يترتب عليه عدم التوازن و التشويه الحاد في نسبة الجنس. و تأكيدًا لزعمها سالف الذكر نجدها تضرب لنا مثالًا على ذلك، حيث رأت أن الدول التي تقبل تقنية تحديد جنس الجنين يزيد فيها نسبة الذكور على الإناث، و يكون الحكم فيها للذكور، و يحدث فيها إذلال للإناث، كما لا يوجد دليل قاطع يؤكد أن التحيز الجنسي في تلك الدول قد تضاءل. من ثم وجدناها تؤكد لنا أن العدالة تتطلب منا الفحص الدقيق لنوايا الأفراد الذين يشرعون في تحديد جنس الجنين، و النتائج التي تترتب عليها، وأن أخلاقيات العدالة ترى أنه إذا كانت النتائج تميل إلى أن تكون تحيزيه، فإن احترام استقلالية و حرية الآباء في اختيار جنس أطفالهم يجب أن تخضع للعدالة النوعية.

لم تتوقف" ماري بريودي ماهوالد " عند هذا الحد، حيث رأت أن تطبيق سياسية تحديد جنس الجنين في بعض الدول، قد أدت إلى وجود عدم تكافؤ بين الذكور و الإناث. و تأكيدًا لزعمها هذا وجدناها تؤكد لنا أننا لو نظرنا إلى الصين، لوجدنا أنه يولد١١٨,٥ ولدًا مقابل ١٠٠ بنت، في حين أننا لو نظرنا إلى كوريا

لوجدنا أنه يولد ما يقرب من ١١٦ ولدًا مقابل ١٠٠ بنت؛ مما يترتب على ذلك إهمال الإناث، و عدم تقديم الرعاية الصحية لهن (١٠٤).

و لو تركنا حجة التوازن الأسري و انتقلنا إلى حجة المنفعة التي استند إليها مؤيدو تقنية تحديد جنس الجنين، نقول: إن المنفعة التي سوف يحصل عليها الأطباء، والآباء، و رجال الاقتصاد من جراء تطبيق تقنية تحديد جنس الجنين، سوف تكون منفعة لا طعم لها، إذ تجعل الأطباء يقومون بأعمال أخرى غير أخلاقية بهدف الربح الكثير، كما تجعل الآباء يدخلون في صراع حاد مع أطفالهم، إذا ما جاء هؤلاء الأطفال خلاف المواصفات التي حددها آباؤهم من قبل، كما تجعل رجال الاقتصاد، وكذا الآباء ينظرون إلى أطفالهم على أنهم سلعة تباع و تشترى، و قابلة للزيادة المالية والنقصان ، تبعًا للأهواء المزاجية.

إن ما يؤكد زعمنا سالف الذكر هو رفض " ناندين أومان " قيام الأطباء بممارسة تحديد جنس الجنين، بهدف الربح و المنفعة، إذ إنها ترى أنه لو قام الأطباء بهذه الممارسة لا سيما بهدف الربح و المنفعة، فسوف تكون هذه الممارسة غير أخلاقية لا محالة. كما رأت أنه ما داموا لديهم السلطة التي تجعلهم يستخدمون التكنولوجيا الطبية، فإن عليهم مسؤولية عظيمة تتمثل في منع إساءة استخدام التكنولوجيا(١٠٥).

كما أننا لو نظرنا إلى " توم شكسبير " الذى يعد واحدًا من أبرز الذين رفضوا تقنية تحديد جنس الجنين الاجتماعي، لوجدناه يرفض رفضًا تامًا الاستناد إلى حجة المنفعة عند تطبيق سياسية تحديد جنس الجنين؛ ذلك لأنه يرى أن العلاقة بين الآباء و الأطفال سوف تضعف، كما أن الآباء سوف ينظرون إلى أطفالهم كما لو كانوا سلعًا. من ثم، وجدناه يصر على ضرورة قبول الآباء أطفالهم لذاتهم، و ليس لأمانيهم و رغباتهم. و قريب من هذا الرأي هو ما ذكرته " المؤسسة الطبية البريطانية عام ٢٠٠٣م" حيث قالت: إنه لمن الخطأ الجسيم أن نستند في قبولنا لأطفالنا على

سمات و خصائص معينة، هذا يعني أن المؤسسة تنصحنا بتقبل أطفالنا و حبهم دون أدنى شرط أو قيد(١٠٦).

و وصولًا إلى الحجة الأخيرة التي استند إليها مؤيدو تقنية تحديد جنس الجنين، و التي تتمثل في عدم إلحاق الأذى أو الضرر، فنقول إننا نتفق تمامًا مع هذه الحجة. بمعنى أننا نقبل تقنية تحديد جنس الجنين، عندما تكون لأمر علاجي فحسب، وعندما يهدف التحديد إلى تجنب إصابة جنس معين بمرض ما. بمعنى أننا نقر بمشروعية تحديد جنس الجنين عند وجود سبب طبي خطير يؤثر على جنس معين. و بالطبع، فإننا عندما نشرع في تطبيق هذه التقنية، فإننا نعتمد على تقنية التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة فحسب(١٠٧)؛ ذلك لأنها الطريقة المُثلى، التي تمكننا من فحص الاضطرابات الجينية. و الغريب أننا نجد من يعارض تقنية التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة بحجة أنه من الممكن أن يكون التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة تشخيصًا خاطئًا، و بالتالي فسوف ينتج عنه مشكلات أخلاقية لا حصر لها(١٠٨) ، كما نجد من يرفض تماما التدخل في العملية الإنجابية؛ ذلك لأنه يرى أننا لو شرعنا في تحديد جنس الجنين لأي سبب من الأسباب – حتى لو كان السبب سببًا طبيًا- فإننا سوف نبتر الحرية الأخلاقية لأطفال المستقبل، كما أننا سوف نجعلهم يعانون من الأعباء السيكولوجية الخطيرة التي قد تنشأ عند معرفتهم أنهم لا يستطيعون أن يعدوا أنفسهم المؤلفين الوحيدين لتاريخ حياتهم(١٠٩).

و على الرغم من ذلك، فإننا نؤكد قبولنا لتقنية التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة، غير أن قبولنا لهذه التقنية يكون قبولًا بحذر شديد، ذلك لأننا لو سلمنا بقبول هذه التقنية على نطاق واسع، فإننا سوف نتعرض لمشكلات لا حصر لها.

و تأكيدًا لزعمنا سالف الذكر، فإننا نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تسمح بإمكانية تحديد جنس الجنين حال وجود سبب طبي قوي. كما تنظر إلى تحديد جنس الجنين في هذه الحالة على أنه نوع من أنواع الطب الوقائي؛ لذا نراها تحث سائر العيادات الطبية الحاصلة على ترخيص مزواله المهنة على ضرورة استخدام

التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة؛ ذلك لأنها ترى أن عملية فرز الحيوانات المنوية لا تعد عملية كافية عند شروع الأطباء في تحديد جنس الجنين لأسباب طبية. هذا يعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمنع منعًا تامًا تقنية تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية، و على الرغم من ذلك، فإننا نراها تسمح بممارسة تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية، و لكن بشكل محدود للغاية(١١٠).

كما نرى أن" جويدو بنينج(*)" " Guido penning" يقر بإمكانية تطبيق تقنية تحديد جنس الجنين – اعتمادًا على طريقة التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة – حال وجود سبب طبي قوي. و رأى أن السبب الطبي القوى يتمثل في إمكانية نقل مرض من الآباء إلى الأبناء وراثيًا. من ثم وجدناه يصر على ضرورة الاعتماد على طريقة التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة؛ من أجل منع هذا المرض حتى لا تحدث اضطرابات جينية للمولود. بالإضافة إلى ذلك، نجده يؤكد استحالة النظر إلى تقنية تحديد جنس الجنين الاجتماعي، على أنها علاج طبي، يشير ذلك إلى أن التحديد طبقا له يكون مشروعًا، عندما يرتبط وجود ذلك المولود بمرض معين؛ ذلك لأنه يؤمن بأنه لا توجد أي أسباب طبية تجعل الناس تحصل على مولود به مرض جيني معين، لذا نجده يحثنا جميعا على ضرورة استخدام التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة على أيدى المتخصصين؛ ذلك لأننا لو اعتمدنا على أساليب الآباء الخاصة، فسوف يترتب على ذلك أخطار صحية للأطفال في المستقبل القريب العاجل لا محالة(١١١).

و من الملاحظ هنا أن الرأي الذى نتبناه بشأن مسألة تحديد جنس الجنين لا يختلف كثيرًا عن الرأي الذى قالت به هيئة الإخصاب البشري و الأجنة الموجودة في بريطانيا، إذ إنها قدمت تقريرًا في نوفمبر عام٢٠٠٣م ركزت فيه على قبول تقنية تحديد جنس الجنين؛ من أجل تجنب الأمراض الوراثية، شريطة الاعتماد على طريقة فرز الحيوانات المنوية أو طريقة التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة. هذا يعني أن

الهيئة تؤكد في هذا التقرير إمكانية تحديد جنس الجنين في الحالات التي يكون لها ما يبررها من الناحية الطبية فحسب(١١٢). و يعني أيضا أن الهيئة أقرت استحالة قيام الأزواج بتحديد جنس أطفالهم، اعتمادًا على أسباب اجتماعية أو لتحقيق نوع من التوازن الأسري.

لذا أوصت هيئة الإخصاب البشري و الأجنة بضرورة منع تحديد جنس الجنين الذى يتم من خلال جميع الطرق و الأساليب الموثوق فيها حاليًا، غير أنها سمحت بتحديد جنس الجنين لأسباب طبية فحسب، و اعتمدت في ذلك على معدل الخطورة و الفائدة المتضمنة في كل أسلوب من هذه الأساليب. هذا يعني أن طريقة فرز الحيوانات المنوية أو التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة، التي يتم استخدامها لأسباب طبية، تعد كلها أمورًا مقبولة لدى الهيئة، إذ أنه من دون استخدامها، قد يولد الطفل بحالة وراثية. وعلى الرغم من ذلك، رأت الهيئة أن استخدام طريقة فرز الحيوانات المنوية أو التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة لأسباب اجتماعية يعد أمرًا غير مقبول؛ ذلك لأن فوائد إنجاب طفل من جنس مرغوب فيه محدودة جدًا، و ينتج عنها أخطار نظرية لا حصر لها. فالهيئة تقوم بعمل موازنة بين الفوائد الممكنة و المحتملة لأي أسلوب من الأساليب من ناحية، و الأخطار المحتملة من ناحية أخرى. كما لا تقتنع بأن الفوائد المحتملة من جراء السماح بتحديد الجنس لأسباب اجتماعية قوية، لدرجة أنها تفوق الضرر المحتمل الذى قد يحدث(١١٣).

كما أننا لو نظرنا إلى الرأي الذى اعتنقته الجمعية الأمريكية للطب الإنجابي، نجده قريبًا جدًا من رأينا، و رأي هيئة الإخصاب البشري و الأجنة، وإحقاقًا للحق فإن الجمعية الأمريكية للطب الإنجابي، كانت ترى في البداية أنه من الأنسب، بل من الأخلاق أن تساعد الأزواج في تحديد جنس أطفالهم، غير أنها عدلت عن هذا الرأي فيما بعد، حيث ثبطت من همة أطبائها، لدرجة أنها رفضت تشجيعهم على مساعدة الأزواج في تحديد جنس الجنين لمجرد أنهم يريدون ولدًا أو بنتًا(١١٤).

و على الرغم من ذلك، نجد البعض يشن هجومًا عنيفًا على الرأي الـذى انتهيا إليه كل من هيئة الإخصاب البشري و الأجنة و الجمعية الأمريكيـة للطـب الإنجابي، فها هي" جوليت تيزارد" ترى أن هيئة الإخصاب البشري و الأجنة لم تكن المسؤولة عن إصدار أحكام تتعلق بتحديد جنس الجنين. كمـا تـرى أن المجتمـع الديمقراطي هو الذى يقدر الحريات المهمة المتمثلة في الخيار الإنجابي، و هو المجتمـع الذى يمنح الأفراد و الزوجين حرية اتخاذ قرارهم بشأن ما هو أفضل لهم و لأطفالهم. وعلى الرغم من ذلك وجدناها تقول: إذا كان هناك احتمالية لحدوث ضرر علـى أطفالهم عند ممارسة حريتهم في الاختيار، فيتحتم على المجتمع الديمقراطي ألا يمنحهم الحرية في ذلك، و مع ذلك رجعت و قالت: إنه لا يوجد هناك دليل قاطع يؤكد أن تحديد جنس الجنين الاجتماعي قد يسبب ضررًا كبيرًا، سواء كان الضرر بـدنيًا أو سيكولوجيًا للأطفال الذين يولدون نتيجة لذلك؛ لذا نراها تصر على أن اتخاذ هـذا الإجراء يرجع إلى الزوجين فحسب، و ليس لهيئة الإخصاب البشري و الأجنة كما تزعم(١١٥).

كما نجد " أر إم سي دوجال(*)"" R.mc.dougall" تشن هجومًا عنيفًا على هيئة الإخصاب البشري و الأجنة، حيث رفضت رفضًا تامًا ما انتهت إليـه الهيئـة بشأن مسألة تحديد جنس الجنين. و رأت أن تحديد جنس الجنين الاجتماعي لم يكن ضارًا للطفل، و ذهبت إلى القول بأن الدولة التي تضع قيودًا بشأن مـسألة تحديـد جنس الجنين، ليس لديها أي مبرر منطقي كي يجعلها تضع هذه القيود. هذا معنـاه إنها تريد أن تقول لنا: إن الطفل الذى ينتج من جراء تحديد جنس الجنين الاجتماعي لا يُصاب بأي ضرر من جراء اختيار والديه لجنسه، بل يعتمد وجوده علـى هـذا الاختيار الأبوي. و أنه من الواجب علينا تقييد تحديد جنس الجنين الاجتماعي، إذا كان هناك ما يؤكد خطأ تحديد جنس الجنين بشدة، و لكن طالما أنه لم ينـتج عـن تحديد جنس الجنين الاجتماعي أي أضرار، فأنه مشروع، و لا يمكـن أن يـسمح للحكومة بالتدخل لمنعه(١١٦).

و على أية حال، فإننا نلاحظ أن الهجوم لا يقتصر على الرأي الذى انتهيا إليه كلا من هيئة الإخصاب البشري و الأجنة و الجمعية الأمريكية للطب الإنجابي بشأن تحديد جنس الجنين، بل امتد إلى الطرق التي اعتقدنا فيها أنها من أنسب الطرق التي تساعدنا في تحديد جنس الجنين لأسباب طبية، من أجل تجنب الإصابة بمرض وراثي معين. و لقد تجلى هذا النقد في تقديم البعض لمجموعة من الحجج التي ترفض استخدام طريقة التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة، عند تحديد الجنس لأسباب طبية، من أجل تجنب الإصابة بمرض وراثي، و من أبرز هذه الحجج ما يأتي:

(أ)- حجة الكلفة المادية.

رفض أنصار هذه الحجة رفضًا تامًا تقنية التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة عند تحديد جنس الجنين؛ ذلك لأنهم رأوا أن هذه التقنية التي تُستخدم في العلاج تعد تقنية مكلفة، و متاحة للقادرين على دفع تكاليفها فحسب.

(ب)- حجة الإخلال بمبدأ العدالة في الرعاية الصحية.

قادت الحجة السابقة البعض إلى التمسك بهذه الحجة، من أجل رفض استخدام تقنية التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة عند تحديد جنس الجنين، و أرجعوا سبب رفضهم لهذه التقنية إلى إيمانهم العميق بأن أساس نظام الرعاية الصحية العادلة يكمن في سهولة التوصل إلى مستوى كاف من الرعاية الصحية دون تحمل أي أعباء إضافية(١١٧).

و من حسن الطالع أن نجد من يتفق مع رأينا بشأن تحديد جنس الجنين لأسباب طبية، و يدافع عن تقنية التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة عند تحديد جنس الجنين لأسباب طبية، من أجل تجنب الإصابة بمرض وراثي معين، فها هو " جويدو بنينج" " " يرى أنه إذا كان التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة يُستخدم مع الزوجين اللذين يواجهان مشاكل وراثية خطيرة، فلا مانع من استخدامه و الاعتماد عليه، ذلك لوجود مبرر أساسي يتمثل في الخطر الوراثي. و قريب من هذا الرأي هو ما قدمه "جون فليتشر" (*)" John Flelecher" الذي رأى أن استخدام تقنية

التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة، لتحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية يعد استخدامًا غير صحيح، كما أنه يُدمر الأخلاق، و يسيء سمعة التكنولوجيا؛ ذلك لأنه استخدام يعتمد على تحقيق أهداف غير أخلاقية(١١٨).

بناءً على ما تقدم يمكننا أن نعمم حكمنا على تقنية تحديد جنس الجنين قائلين بكل صراحة: إنه لا توجد إمكانية لتحديد جنس الجنين، اللهم إذا كان هناك سبب طبي قوي، فحينئذ يمكننا أن نقر بمشروعيتها، و لكن على حذر تام. إن ما يؤكد زعمنا هذا هو ما انتهى إليه " سو هول(*)"" Sue hall"، حيث رأى أنه تم إجراء عدد كبير من الدراسات في الفترة من ١٩٧١م – ٢٠٠٥م؛ بهدف معرفة التوجهات المختلفة نحو تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية، فتوصلت هذه الدراسات إلى أن غالبية الناس الذين تم بحثهم لم يؤيدوا تقنية تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية، وهذا إن دل على شيء من وجهة نظري ، فإنما يدل على القبول الضمني لتقنية تحديد جنس الجنين لأسباب طبية فحسب، إذ أسفرت هذه الدراسات عن الرفض الصريح لتقنية تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية(١١٩).

وبعد أن عرضنا لموقفنا من الحجج المؤيدة، التي استند إليها أنصار الاتجاه المؤيد لتقنية تحديد جنس الجنين، يتوجب علينا الآن عرض موقفنا من الحجج المعارضة، التي استند إليها أنصار الاتجاه الرافض لتقنية تحديد جنس الجنين، فنقول بادى ذي بدء: إننا على اتفاق تام مع ما جاءت به هذه الحجج؛ ذلك لأننا نرفض هذه التقنية، و حتى لو سلمنا بقبولها، فإننا نسلم بقبولها و لكن بحذر تام، كما أننا نسلم بقبولها حال وجود سبب طبي قوي. بمعنى أنه: إذا لم يكن هناك سبب طبي قوي، فلا حاجة لنا فيها.

و نلاحظ أن ما انتهينا إليه بشأن موقفنا من الحجج المعارضة لتحديد جنس الجنين، ليس غريبًا على الإطلاق، فلو نظرنا إلي الحجة الأولى التي استند إليها أنصار الاتجاه المعارض لتقنية تحديد جنس الجنين، و المتمثلة في حجة التحيز الجنسي(١٢٠)

نجد أن التحيز ينتج عنه تشوه و انحراف في نسبة الجنس، و أن هذا التشوه يجبر العديد من الناس على استخدام خدمة تحديد جنس الجنين التي تعتمد على طريقتي التشخيص الوراثي واختبارات طفل الأنابيب، و لكن نظرًا للتكاليف و المخاطر التي تتضمنها هاتان الطريقتان، فإنه من غير المحتمل أن يتزايد الطلب عليهما لدرجة أن يصبح الأمر إشكاليًا(١٢١). و الجدير بالذكر أن هناك من يوافق على ما انتهيا إليه بخصوص هذه الحجة، فها هو" إدغار دال" الذي عرفناه أنه من أشد المدافعين عن تقنية تحديد جنس الجنين، يعترف في موضع آخر بأن تقنية تحديد جنس الجنين تهدد التوازن الأسري، لدرجة أننا نكون بحاجة ماسة إلى إجراء معين مثل، التوازن الأسري. و لقد أرجع "إدغار دال" هذا التهديد الذي أخبرنا عنه إلى أن المواطنين البريطانيين مازالوا يفضلون الذكور على الإناث؛ لذا فإنهم من وجهة نظره يضرون التوازن الأسري، و يكونون المسؤولون الحقيقيون عن التحيز الجنسي، و لقد انتهى " إدغار دال" إلى أننا نستطيع أن نخرج من هذا المأزق، لو سمحنا بتحديد الجنس للزوجين اللذين لهما طفل واحد، ويرغبان في إنجاب طفل من الجنس الآخر (١٢٢).

وقريب من هذا الرأي هو ما أكده " ديفيد مكارثي(*)"" David mccarthy" الذي رأى أن هناك من يرفض تقنية تحديد جنس الجنين، لاعتقادهم أن هذه التقنية سوف ينتج عنها تغيير في معدل و نسب الجنس. هذا معناه أن هذه التقنية سوف تكون المسؤولة الوحيدة عن حدوث التحيز الجنسي، كما أنها المسؤولة عن جعل عدد النساء أقل بكثير عن عدد الرجال، و هذا بدوره يؤدي إلى إحداث نوع من عدم المساواة بين الرجال و النساء، بالإضافة إلى ذلك، فإن قلة عدد النساء، سوف يكون أمرًا سيئًا للرجال، إذ إن كثيرًا من الرجال سوف يدخلون في منافسة شديدة فيما بينهم، لا سيما عند بحثهم عن شريكة الحياة(١٢٣).

كما أننا لو نظرنا إلى " جويدو بنينج" لوجدناه يؤكد ما أكدناه من ذي قبل؛ ذلك لأنه يرى أن الرغبة في إنجاب طفل من جنس معين تعد رغبة معيبة، إذا كانت مجرد تفضيل أو نزوة فحسب. و تأكيدًا لموقفه نجده يصر على أن لجنة

الأخلاقيات للمجتمع الأمريكي للطب الإنجابي قد انتهت إلى ما انتهى إليه هو شخصيًا(١٢٤). وأخيرًا فإننا لو نظرنا إلى" إيك(**)" " Henner Eike" لوجدناه يصر على رفض حجة التحيز الجنسي؛ ذلك لأنه رأى أن هذه الحجة تنظر إلى الذكر على أنه ذو قيمة أكثر من قيمة الأنثى، كما أن هذه الحجة تستند إلى تفضيلات شخصية، و أنها لم تُؤسس على أسس قانونية؛ لأنها يمكن أن تؤثر سلبًا على الآخرين(١٢٥).

من الطبعي أن نجد من يختلف معنا و يساند حجة التحيز الجنسي، فلو نظرنا إلى "ميانا لوتس" لوجدناها تدافع بشدة عن إمكانية تحديد جنس الجنين الاجتماعي؛ لذا رأت أن تحديد جنس الجنين الاجتماعي لا يمت للتفضيل الجنسي أو التحيز الجنسي، كما أنه غير مؤذ من الناحية الأخلاقية، بل يهدف إلى إقامة نوع من التوازن الأسري، و ليس التحيز الجنسي كما زعم البعض. من ثم وجدناها تشدد على مشروعية تحديد جنس الجنين؛ ذلك لأنه يسهم في منع، و وقف الزيادة السكانية من خلال تمكين من يرغبون في التوازن الأسري من تحقيق ذلك دون الاضطرار إلى إجراء العديد من المحاولات، و بالتالي المزيد من الأطفال(١٢٦) كما يسهم في تجنب حدوث تغيير أو انحراف في نسبة الجنس، و كذا يساهم في إيجاد الأسرة ذات العدد المتوازن من الذكور و الإناث.

و تأكيدًا لزعمها سالف الذكر قد أوضحت لنا أن " جويدو بنينج" قد رأى أن تحديد جنس الجنين الاجتماعي يحقق نوعًا من التوازن الأسري، و يسهم هذا التوازن في جلب الرضا و السعادة اللذين ينبعان من تنوع الذكور و الإناث داخل الأسرة، و يكسب الآباء تجارب عديدة حينما يكونون أباءً لأطفال من الجنسين، كما أشارت لنا إلى أن " جون روبير تسون" قد انتهى إلى ما انتهت إليه، حيث أصر على أن تحديد جنس الجنين الاجتماعي لا يرتبط بالتحيز الجنسي على الإطلاق.

يُفهم من ذلك أن "ميانا لوتس" تريد أن تقول لنا: إن الآباء عندما يفضلون الأسرة ذات العدد المتوازن من الذكور و الإناث، فإن تفضيلهم ينطوي على تحيز ضمني، غير أنها رأت أن هذا التفضيل لا يتضمن تفضيل جنس معين على آخر بأية حال من الأحوال، و تأكيدًا لذلك رأت أن هناك بعضًا من الفلاسفة النسويين قد أصروا على أن الرغبة في قبول و تفضيل الأسرة المتوازنة ذات العدد المتساوي من الذكور و الإناث ليست رغبة تحيزيه من الناحية الضمنية(١٢٧).

كما أننا لو نظرنا إلى " ديفيد مكارثي" الذى أشار لنا إلى رفض البعض لتقنية تحديد جنس الجنين، لأنها تعد سببًا مباشرًا في التحيز الجنسي، لوجدناه يعدل عن رأيه سالف الذكر، إذ إنه رجع و أكد قبول البعض الآخر لتقنية تحديد جنس الجنين، نظرًا لأنها لا تنطوي على أي تحيز جنسي كما زعم البعض. علاوة على ذلك، فإنه رأى أن البعض قد أصر على قبول هذه التقنية؛ لأنها تعد سببًا قويًا و مباشرًا في تحسين وضع المرأة. و هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أمرين لا ثالث لهما: يتمثل الأمر الأول في تأرجح" ديفيد مكارثي" بشأن تقنية تحديد جنس الجنين، بمعنى أنه يتفق مع من يقبل هذه التقنية تارة، و يتفق مع من يرفضها تارة أخرى. أما الأمر الثاني فيتمثل في إننا نرى أن البعض الذى وافق على إمكانية تحديد جنس الجنين، ظن أنه في حال قبول هذه التقنية سوف يقل عدد النساء، و بالتالي يصير هؤلاء النساء ذوات قيمة كبيرة، غير أننا نعتقد أن العكس هو الصحيح بكل تأكيد(١٢٨).

و أخيرًا إننا لو نظرنا إلى " إيك" نجده يقر صراحة بإمكانية قبول تقنية تحديد جنس الجنين، غير أننا نلاحظ أنه على الرغم من رفضه لحجة التحيز الجنسي كما رأينا من ذي قبل ، إلا أننا نرى أن قبوله لهذه التقنية، ينطوي على تصريح مباشر بتسليمه بحجة التحيز الجنسي ، و الغريب أنه لا يجد غضاضة في ذلك، إذ إنه يرى أنه من الواجب علينا أن نقبل هذه التقنية؛ ذلك لأن هناك أديانًا معينة تتطلب أداء شعائر معينة بواسطة شخص معين. و بالتالي نجده يصر على أن رفضنا لهذه

التقنية سوف يعنى رفضًا للدين لا محالة، كما تتضمن انتهاكًا للحقوق البشرية الرئيسة(١٢٩).

أما لو نظرنا إلى الحجة الثانية التي استند إليها أنصار الاتجاه الرافض لتقنية تحديد جنس الجنين، والتي تتمثل في حجة إلحاق الضرر النفسي للطفل، فنجد أن "ديفيد مكارثي" قد توصل إلى ما انتهيا إليه بشأن هذه الحجة، إذ إنه يرى أن الناس قد رفضت تقنية تحديد جنس الجنين؛ نظرًا إلى الضرر النفسي الذى سوف يلحق بالطفل فيما بعد. بالإضافة إلى ذلك، فقد رأى أن الناس الرافضين لهذه التقنية قد اعترفوا بوجود نوعين من الضرر: النوع الأول، هو الذى يلحق بالأم. أما النوع الثاني فهو الذى يلحق بالطفل، و بالنسبة للنوع الأول فإنه يتسبب في انتشار الأمراض في أثناء الحمل؛ لذا ينصح البعض بضرورة إطلاع الأم على المخاطر التي قد تلحق بها من جراء القيام بهذه العملية. كما ينصح البعض أيضًا بضرورة معرفة هل كانت الأم مجبرة عند الشروع في هذا الاختيار أم لا؟. أما النوع الثاني، فيتمثل في إنجاب طفل مصاب ببعض الأمراض، أو إنجاب طفل يعاني من إعاقة معينة. و تبعًا لذلك، فأن البعض – من وجهة نظره – قد رفض تقنية تحديد جنس الجنين، و ذهب إلى القول: إنه كلما كان احتمال حدوث خطر أكبر على الأم أو الطفل، كان هناك سبب قوي لرفض تقنية تحديد جنس الجنين.

لم يتوقف " ديفيد مكارثي" عند هذا الحد، حيث رأى أن البعض آمنوا بأن الضرر النفسي الذي سوف يلحق بالطفل، و الذى سوف ينتج عن تقنية تحديد جنس الجنين، سوف ينتج عنه مشكلة عظيمة تتمثل في أنه على الرغم من أن تقنية تحديد جنس الجنين يتم تمويلها بشكل خاص من قبل المؤيدين لها، إلا أنها سوف تلزم الدولة أو المؤسسة الحكومية بضرورة توفير بعض الموارد لعلاج الأطفال الذين يعانون من مرض معين أو إعاقة معينة، هذا معناه أنه بالإضافة إلى الضرر النفسي الذى قد

يلحق بالطفل، فإن هناك ضررًا آخر قد يلحق بنظام الرعاية الصحية، أو بمعنى أدق تخصيص بعض الموارد بهدف التعامل مع الأطفال المرضى في المستقبل.

و على الرغم من ذلك، نجده يوافق على مشروعية تحديد جنس الجنين، ويصر على أن الأخطار التي تنتج عنه ليست خطيرة كما يتوهم البعض. و العجيب أنه رأى أن الأخطار التي تلحق بالأم أو الطفل، أو أي شخص آخر لا تعد سببًا قويًا لجعل مسألة تحديد جنس الجنين مسألة غير قانونية(١٣٠). من ثم وجدناه يصر على ضرورة النظر إلى الأخطار التي تنتج عن تقنية تحديد جنس الجنين، على أنها أخطار لا تقيدها على الإطلاق، كما أنها أخطار لا تعوق الأفراد من ممارسة حريتهم الإنجابية، كما أنه وجه انتباهنا إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار أن هناك من يؤيد استخدام تكنولوجيا الإنجاب في تحديد جنس الجين مثله، و هناك من لا يؤيد تلك الفكرة و يعدها فكرة تافهة و غير مقبولة أخلاقيًا. و رأى أيضًا أن وضع قيود على تقنية تحديد جنس الجنين و جعلها تقنية غير قانونية، يعد مؤشرًا رئيسًا لتقييد الحريات الرئيسة، و لا يتناسب مع مبادئ تسوية الخلاف في المجتمعات الحرة التي تحترم حرية الناس و تنظر إليهم على أنهم متساوون جميعًا، و بكل تأكيد، فإنه آمن بأن هناك من يعترض على مبادئه التي ينادى بها، و لكنه نظر إلى هذا الاعتراض على أنه تعبير و دليل على إيمانه بحرية التعبير و الفكر و سعة صدره تجاه من يختلف معه(١٣١).

و قريب من رأى " ديفيد مكارثي" هو ما نجده عند " جوليت تيزارد " التي أكدت مشروعية تحديد جنس الجنين، و رأت أن من يقول: إن تقنية تحديد جنس الجنين، ينتج عنها أخطار فهو كاذب. كما دعت جميع البشر إلى الاستفادة من التكنولوجيا الإنجابية، ظنا منها أن التكنولوجيا الإنجابية الحديثة لا ينتج عنها أي أخطار قد تهدد الطفل، أو الوالدين، أو المجتمع(١٣٢). و من الملاحظ أن هذا الرأي هو الرأي ذاته الذى أكدته" جوليان سافوليسكو" ، حيث رأت أنه ليس صحيحًا أن يعترض البعض على تقنية تحديد جنس الجنين، بحجة أنه تنتج عنها أضرار قد

تلحق بالطفل. هذا معناه أنه يصر على مشروعية تحديد جنس الجنين، كما يصر على أننا لو وافقنا على هذه التقنية، فإننا نعمل على تقليل الضرر النفسي الذي قد يلحق بالطفل. و لقد انتهى" سافوليسكو" إلى الإقرار بأن تحديد جنس الجنين سوف يكون مفيدًا من الناحية السيكولوجية للطفل، إذا ما تعامل الآباء مع الطفل بشكل أكثر جاذبية(١٣٣).

و بالنسبة للحجة الثالثة التي تتمثل في حجة خلق أطفال مصممين، أو أطفال تفصيل، فإننا نجد أن هناك من شعر بخطورة تطبيق تقنية تحديد جنس الجنين التي تهدف إلى خلق أطفال مصممين، أو أطفال تفصيل، فها هي "تابيثانا إم باوليدج" ترى أن لتقنية تحديد جنس الجنين آثارًا إيجابية، و أخرى سلبية لا تتمثل في خلق أطفال مصممين فحسب، حيث رأت أنه لو نجح الآباء في خلق أطفال مصممين، إلا أنهم لن يشعروا بالرضا و السرور عند إنجاب ذكر، أو أنثي، بقدر ما يكونون سعداء عندما ينجبوا طفلًا قادرًا على القيام بأعمال محددة، تجعلهم يشعرون بالرضا، مثل: الإنجاز في القيام بمصالح الأسرة، أو أن يصبح طبيبًا، أو أن يفوز في مسابقات....إلخ(١٣٤).

كما أننا لو نظرنا إلى " جوليت تيزارد" التي تعد من أكثر المدافعين عن تقنية تحديد جنس الجنين، لوجدناها قد شعرت بخطورة تطبيق هذه التقنية، لا سيما في خلق أطفال تفصيل أو أطفال مصممين، حيث وجدناها تعترف ضمنيًا بالآثار السلبية الناجمة عن تقنية تحديد جنس الجنين، مثل: التمييز بين الجنسين، و الرغبة في خلق أطفال تفصيل، و النظر إلى الأطفال على أنهم سلع استهلاكية. غير أنها سرعان ما عدلت عما افصحت عنه، إذ إنها نظرت إلى هذه الآثار الناجمة عن تقنية تحديد جنس الجنين على أنها أمر افتراضي. و من اللافت للنظر أنها لم تتوقف عند هذا الحد، حيث رأت أنه لا يوجد دليل كاف أو سبب مقنع يجعلنا نشك – و لو للحظة واحدة– في أن تأثير تقنية تحديد جنس الجنين سوف يكون ضارًا أكثر من كونه نافعًا.(١٣٥).

لم تكن" جوليت تيزارد" وحدها التي شعرت بخطورة تقنية تحديد جنس الجنين، فلو نظرنا إلى" إدغار دال" الذى كان من أشد المعارضين لهذه الحجة، نجده يعترف ضمنيًا بأن تحديد جنس الجنين يعد الخطوة الأولى في الطريق الذى سوف يؤدي إلى خلق أطفال مصممين أو أطفال حسب الطلب، ذلك لأنه كان يرى أنه إذا ما سمحنا للآباء باختيار جنس أطفالهم، فإنهم سوف يلزموننا بالسماح لهم باختيار ذكاء و طول و لون و عيون أطفالهم(١٣٦) " و على الرغم من ذلك فإننا عندما ننظر إلى" روث شوديك" نجدها تقول: إن القول بأن تحديد جنس الجنين يهدف إلى إنتاج أطفال لهم مزايا و خصال اجتماعية خاصة(أطفال مصممين أو أطفال تفصيل)، يعد قولًا مسؤولًا عن خلق مفاهيم، مثل: النوع، و...إلخ. كما أنه يعد قولًا يضع قدرًا كبيرًا من الضغوط على الطفل الذى يتم إنتاجه ، حتى يتناسب مع الأدوار النوعية التقييدية المطلوبة منه(١٣٧).

ولو انتقلنا إلى الحجة الرابعة المتعلقة بالخوف من الوصمة أو العار، فنجد أن هناك من يرى أنه لو تم تطبيق تقنية تحديد جنس الجنين، فسوف تحدث أمور أخرى كثيرة أكثر من شعور السيدات بالوصمة أو العار، غير أننا نجدها أمورًا تشير بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الوصمة أو العار الذى شعرن به السيدات من جراء تطبيق تقنية تحديد جنس الجنين. فلو نظرنا إلى " دارما كومار(*)"" Dharma kumar" لوجدناها تؤكد لنا حقيقة تتمثل في أننا لو وافقنا على قبول تقنية تحديد جنس الجنين، سوف نكون أمام أمرين لا ثالث لهما: يتمثل الأمر الأول في إجبار الأم على شيء لا تريده، و هذا بالطبع سوف يؤثر في صحتها. أما الأمر الثاني فيتمثل في زيادة نسبة الرجال عن نسبة النساء، و هذا سوف يؤثر سلبًا في النساء، و كذا الرجال، بل سوف يحدث عدم توازن بينهما كما أسلفنا من ذي قبل(١٣٨).

كما أننا لو أمعنا النظر فيما انتهت إليه " ديموت بوبيك"، لوجدناها تقر بانقسام فلاسفة النسوية ما بين مؤيد لتقنية تحديد جنس الجنين و معارض لها، غير أننا لو توقفنا قليلًا عند الرأي المؤيد، لوجدناها تقول لنا: إن القسم المؤيد من فلاسفة

النسوية لهذه التقنية، قد استند في تأييده لهذه التقنية إلى اعتبارين لا ثالث لهما: الاعتبار الأول، يتمثل في إيمانهم العميق بحرية المرأة الإنجابية، و بالتالي، فمن الممكن الإقرار بمشروعية تحديد جنس الجنين. أما الاعتبار الثاني، فيتمثل في إقرارها بأنه مهما حققت المرأة من حقوق إنجابية و حرية، إلا أن كل ذلك يجعلها خاضعة للتهديد. هذا معناه أنها لا تقلل من حرية المرأة الإنجابية، غير أنها ترى –كما نزعم- أن مجرد قبولها لهذه التقنية، فأنها سوف تخضع للتهديد و أمور أخرى تتعلق به، تجعلها تشعر بالعار والوصمة كما نعتقد(١٣٩).

من ناحية أخرى فإننا نجد أن " ناندييني أومان" ترى أن الإقرار بمشروعية تقنية تحديد جنس الجنين، سوف ينتج عنها مظاهر عديدة، منها- على سبيل المثال لا الحصر- : الإجهاض الاختياري، و قتل الأجنة، و التمييز ضد الإناث أو إهمالهن...إلخ. غير أنها رأت أن الإجهاض الاختياري يعد مظهرًا من مظاهر تحديد جنس الجنين، و أمرًا مسموحًا به من قبل بعض علماء الديموغرافيا و باحثي الصحة العامة؛ ذلك لأنهم يرونه يعمل على تقليل نسبة التمييز ضد الإناث بعد ولادتهن. كما نظروا إليه على أنه بديل عن قتل الإناث، في حين نجدها تصر على أن السماح للإجهاض الاختياري يعمل على الإقلال من شأن و قيمة المرأة تمامًا، و هذا من وجهة نظرنا يعد دليلًا قاطعًا على شعور المرأة بالوصمة و العار و أشياء أخرى كثيرة يضيق المقام هنا لذكرها(١٤٠).

و بالنسبة للحجة الخامسة المتعلقة بالكلفة المادية، فنجد أن هناك من يتفق معنا و يعترض على تقنية تحديد جنس الجنين؛ ذلك لأنها تقنية مكلفة للغاية من ناحية؛ و لأنها ليست من الاحتياجات الرئيسة للرعاية الصحية من ناحية أخرى، هذا يعني أن من يعارض هذه التقنية يرى أن الدولة غير مسؤولة مسؤولية تامة عن دعمها، كما يرى أن من يؤيدها و ينظر إليها على أنها أمر قانوني، يعتقد تمام

الاعتقاد أن الدولة غير ملتزمة بتمويلها، و أنها تماثل تماما جراحات التجميل التي يلجأ إليها الناس المقتدرون فحسب.

يُفهم من ذلك أننا لو سلمنا بقبول هذه التقنية، فإننا سوف نكون أمام خيارين يتعلقان بالكلفة المادية: يتمثل الخيار الأول في أن الناس الذين لا يملكون المال الوفير، سوف يطالبون بتطبيق العدالة من أجل تحديد جنس الجنين؛ غير أنهم لا يستطيعون تحقيق أهدافهم. أما الخيار الثاني فيتمثل في أن الناس الذين يملكون المال الوفير، سوف يتمكنون من تحقيق ما يحتاجونه من رعاية صحية، و لا سيما تطبيق تقنية تحديد جنس الجنين. بالإضافة إلى ذلك، فإنهم لن يتوقفوا عند هذا الحد، بل سوف يسعون إلى شراء تأمين إضافي على الرعاية الصحية(١٤١).

و الجدير بالذكر أننا نرى أن رفضنا هنا لهذه التقنية بسبب كلفتها المادية، لا يجعلنا واقعين في تناقض على الإطلاق، لا سيما عندما أكدنا — من قبل- قبولنا التام لإمكانية تحديد جنس الجنين حال وجود سبب طبي قوي؛ شريطة حدوث ذلك التحديد اعتمادًا على طريقة التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة المكلفة ماديًا للغاية، أو طريقة فرز الحيوانات المنوية، ذلك لأننا نرى أن التحديد الذى سمحنا به من ذي قبل يعد أمرًا إجباريًا لا خيار فيه، كما أنه يعد أمرًا يختص بمصير أسرة كاملة و ليس فردًا واحدًا بعينه، في حين أن التحديد الذي نرفضه الآن هو التحديد الذى يعد إجراءً طبيًا يتعلق بأسلوب الحياة، أو بالخيارات المتعلقة بتربية الأطفال.

فالتحديد الذى لا نقبله هو التحديد الذى يماثل تمامًا الكثير من العمليات التي يتم إجراؤها، مثل: تكبير حجم الثدي أو تصغيره، و استبدال الشعر، و تصغير الأنف،...إلخ. و هو التحديد الذى يقدم فيه الأطباء خدمات ليس لها فائدة طبية مباشرة، غير أنه يمثل قيمة شخصية كبيرة للأفراد الذين يسعون ورائه. و بالطبع، فإن الإنسان يدين مثل هذا النوع من التحديد؛ نظرًا لأنه إجراء طبي يتعلق بأسلوب الحياة ليس إلا(١٤٢).

أما لو نظرنا إلى الحجة السادسة التي تتعلق بالمنحدر المتزلق، فنجدها تعارض معارضة تامة تقنية تحديد جنس الجنين. كما نجدها ترى أن الآباء يميلون دائمًا إلى قبول هذه التقنية من منطلق التحسين الوراثي للجنس، غير أنها ترى أن التحسين الوراثي سوف يعرضهم للوقوع في مشكلات لا حصر؛ ذلك لأنهم يتعرضون لضغوط اجتماعية شديدة عند اتخاذ قرار التحسين الوراثي، كما أنهم سوف يشعرون بعدم الارتياح تجاه آمال أطفالهم عندما يقولون لهم: لماذا لا تعملون على تحسيننا وراثيًا، علاوة على ذلك، فإنهم سوف يكونون سببًا مباشرًا في جعل الطفل غير المحسن وراثيًا غير متمتع ببعض المميزات التي يتمتع بها الأطفال الذين تم تحسينهم وراثيًا.

يُفهم من ذلك أن حجة المنحدر المتزلق ترفض تمامًا قبول تقنية تحديد جنس الجنين، بوصفها تقنيةً تهدف إلى تحسين الجنس وراثيًا؛ و ذلك لأن التحسين الوراثي قد تعرض للكثير من الانتقادات؛ نظرًا لما ينتج عنه من آثار سلبية، منها – على سبيل المثال لا الحصر– ما يأتي: أن الأطفال الذين تم تحديدهم ببعض المزايا المحددة، سوف يشعرون بالتمييز ضدهم، كما ينجم عن ذلك زيادة في التكاليف الاجتماعية، فعلى سبيل المثال قد يختار الآباء إنجاب طفل أطول من المعتاد، و بالتالي يزيد متوسط الطول، ولكن بسبب نقص الموارد قد يحتاج المجتمع إلى الأقصر وليس الأطول، كما نلاحظ أن الطفل الذى تم تحسينه لا يستطيع الشكوى من أنه جاء من جنس معين. و الأهم من ذلك هو ادعاء البعض بأن التحسين الوراثي سوف يؤدى إلى تنوع وراثي محدود، بالإضافة إلى التكاليف الاجتماعية والبيولوجية الأخرى(١٤٣).

و وصولًا إلى الحجة الأخيرة المتعلقة بالتدخل في خلق الله نجد أنها تعارض– كسابقتها– معارضة تامة تقنية تحديد جنس الجنين، كما أننا نتفق تماما معها فيما عبرت عنه بشأن تقنية تحديد جنس الجنين؛ ذلك لأننا لو أمعنا النظر في استخدامات مصطلح "التدخل في خلق الله" لوجدناه يستخدم لوصف

التصرفات أو القرارات التي تتضمن استغلال السلطة أو التحكم في الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة، مثل: القرارات التي تتعلق بإزهاق الروح(١٤٤). كما يمكن أن يُستخدم للتعبير عن الخوف من تصرف ما أو عدم الموافقة عليه؛ نظرًا لأن المتحدث يعتقد أنه يتضمن أخطارًا أخلاقية عظيمة. غير أننا نرى أن الاستخدام الأكثر شيوعًا لمصطلح" التدخل في خلق الله" يكمن في أن هناك نظامًا طبيعيًا أو بناءً طبيعيًا قد فرضه الله، لدرجة أنه من الممكن رفض سائر المقترحات التي تهدف إلى تخطي حدود هذا النظام الطبيعي. و يستند هذا المصطلح إلى أساس عام هو عدم السماح بممارسة بعض التقنيات الحديثة التي تتضمن إزهاقًا للروح، والإجهاض...إلخ. بمعنى أنه حتى لو كان باستطاعتنا أن نتحكم في هذه التقنيات، فلابد أن نترك الأمر للعناية الإلهية، و نعترف بأن ممارسة التحكم في مثل هذه التقنيات يقع خارج نطاق قوتنا(١٤٥).

رابعًا، سبل الخروج من المأزق.

نخلص مما سبق إلى الإقرار بإمكانية تحديد جنس الجنين، حال وجود سبب طبي قوي يتطلب ذلك. بمعنى أننا نرحب بهذه التقنية على أضيق الحدود، و متى اقتضت الضرورة القصوى اللجوء إليها ليس إلا، وخلاف ذلك يعد استخدامًا سلبيًا لهذه التقنية أو استخدامًا لغرض شخصي، وبالطبع فإن ما توصلنا إليه قد لا يقبله البعض، لا سيما المتشيعين لهذه التقنية، أو الذين يريدون تطبيقها تحقيقًا لأمر شخصي معين. غير أننا نجد أن الاختلاف الذى حدث بينا و بين هؤلاء بشأن موقفنا من هذه التقنية يعد أمرًا طبيعيًا، و لا يؤثر في الرأي الذى نتبناه بشأن هذه التقنية على الإطلاق، بل يجعلنا ننظر إليها على أنها أمر إشكالي، أو على أنها تقنية تتطلب من الدولة سن قوانين بشأنها، أو على أنها سبب رئيس في دخولنا في مأزق بحاجة إلى مزيد من الحلول أو الاقتراحات من قبل المتخصصين؛ من أجل تفادي هذا المأزق الذى وقعنا فيه. و من الملاحظ أن هناك بعض الدول رأت ضرورة إصدار تشريعات و قوانين بشأنها، كما أن هناك بعض المتخصصين قد فطنوا لخطورة هذه

التقنية، و كانوا على دراية تامة بهذه الإشكالية أو هذا المأزق؛ لذا سارعوا في تقديم مجموعة من الحلول أو الاقتراحات لحل هذه الإشكالية الصعبة أو الخروج من هـذا المأزق. من ثم، نرى أنه من الأهمية بمكان بيان ما الذى قامت به بعض الدول حيال هذه التقنية؛ كما يتوجب علينا عرض بعض الحلول أو الاقتراحـات الـتي قـدمها المتخصصون بشأنها، و التي بدورها تساعدنا في الخروج من هذا المأزق الذى أوقعتنا فيه هذه التقنية، أو حل هذه الإشكالية الصعبة.

و مهما يكن من أمر، فإننا لو تمعنا جيدًا في مسألة تحديد جـنس الجـنين، لوجدناها تمثل إشكالية كما ذكرنا آنفًا؛ ذلك لأن هناك كثيرين من أبرزهم " إيك" الذي يرى أن مسألة تحديد جنس الجنين تعد قضية قد شغلت اهتمام الكـثيرين، و أن هناك العديد من الأحكام القضائية قد نظرت إليها على أنها جـرم اللـهم إلا في الحالات المرضية، أو الحالات التي لا يمكن علاجها بسهولة(١٤٦). بينما لو نظرنـا إلى " ديفيد هيد" لوجدناه يرى أنها لا ترقى لأن تمثل قضية من المنظور الفلـسفي، و ذلك يرجع إلى اعتقاده الراسخ أن مسألة تحديد جنس الجنين لا تتضمن قتل مخلـوق بشري مثلما يحدث في قضية الإجهاض، كما لا تطرح قضايا تتعلق بطبيعة التوالد و التكاثر مثلما يحدث في قضية الاستنساخ(١٤٧).

و نظرًا لإشكالية هذه المسألة الواضحة للعيان كان من الطبيعي للدول بصفة عامة، و هيئة الإخصاب البشري و علم الأجنة، و المجلس الرئاسـي للأخلاقيـات البيولوجية بصفة خاصة أن تتدخل لحسم هذا الخلاف العظيم بشأن مسألة تحديـد جنس الجنين و ما ينتج عنها من قضايا أخرى، لا سيما قضية الإجهاض الاختياري. و بالفعل تدخلت جميعها، لدرجة أنها بذلت جهدًا مضنيًا و وقتًا طويلًا مـن أجـل إصدار توجيهات سياسية عامة بشأن هذه المسألة(١٤٨).

فلقد أصدر البرلمان الهندي في فبراير ٢٠٠٣م قـرارًا بتعـديل التقنيـات التشخصية (بهدف منع و تحريم تحديد الجنس)، كما أكد أن الأطباء الذين يخالفون

القرار سوف يواجهون عقوبة السجن التي تصل إلى خمس سنوات، و غرامة تصل ما بين ١٠,٠٠٠روبية إلى ٥٠,٠٠٠روبية. و على الرغم من الجهود الدائمة لتفعيل القرار، إلا أن عمليات الإجهاض من أجل تحديد الجنس لا تزال مستمرة، والجدير بالذكر أن هناك أسبابًا دينية، و اقتصادية وراء تفضيل الهنود – بصفة عامة – للذكور على الإناث(١٤٩).

علاوة على ذلك، فقد سعت العديد من الدول التي يُمارس فيها تقنية تحديد جنس الجنين وما ينتج عنها من قتل الأجنة إلى إصدار حزمة من القوانين التي تحارب قتل الأجنة، كما اتخذت بعض الدول مجموعة من الإجراءات القانونية، من أجل محاربة الإجهاض الاختياري للجنس، فقد قامت " كوريا " عام ١٩٨٧م بعمل حظر على الكشف عن جنس الجنين قبل الولادة، و في عام ١٩٨٩م أكدت " الصين " ما انتهت إليه " كوريا". علاوة على ذلك، فقد صدر عام ١٩٩٤م قانون بشأن تقنيات التشخيص قبل الولادة، ينص على جعل ممارسة التشخيص قبل الولادة أمرًا غير قانوني، غير أننا نلاحظ أن هذا القانون قد نُفذ بالفعل في يناير عام ١٩٩٦م. يُفهم من ذلك أن الكثير من الدول يوجد بها قوانين تحارب الإجهاض الاختياري، و قتل الأجنة الناتجتين عن ممارسة تقنية تحديد جنس الجنين. و الغريب أن هذه الدول قد أباحت الإجهاض و جعلته متاحًا، ففي " كوريا" يكون الإجهاض متاحًا عند طلبه، وفي "الهند" يكون متاحًا عندما يكون قائمًا على أسس اجتماعية و طبية، لا سيما عندما يمثل خطورة على صحة المرأة. أضف إلى ذلك فإن هناك أسبابًا أخرى في حدوث الإجهاض، لا يسع المقام هنا لذكرها(١٥٠).

و تأكيدًا لذلك، فإننا نرى أن " مادو كيشوار(*)" " Madhu Kishwar " قد أوضح لنا عدم فعالية القوانين التي صدرت بشأن تقنية تحديد جنس الجنين و خصوصا في المجتمع الذى تسود فيه سياسة تفضيل الذكور على الإناث بقوة. لذا نراه يطالبنا بعدم معاقبة المرأة الهندية – على وجه التحديد – التي تشرع في عمل اختبارات تحديد جنس الجنين؛ ذلك لأنها لا تسعى إلى عمل ذلك بمحض إرادتها(١٥١).

كما أننا لو نظرنا بتمعن إلى " سو هول" لوجدناه يؤكد عدم فعالية القوانين التي تمنع تحديد جنس الجنين قبل الولادة، في الوقت الذى تتوافر فيه اختبارات الحمل و تحديد الجنس قبل الولادة، و الذى أصبح ممكنًا للسيدات أن يطلبن إنهاء الحمل لأسباب غير معرفة جنس الجنين(١٥٢).

هذا يعني من وجهة نظرنا أن هناك قوانين رادعة بشأن الاستخدام السلبي لهذه التقنية، و على الرغم من ذلك تتصف هذه القوانين بكونها قوانين معطلة، أو أنها تُستخدم لأغراض شخصية من أجل تأكيد رأي معين يعتنقه شخص ما. فها هي "جوليان سافو ليسكو" تؤكد ضرورة سن قوانين تسمح للآباء أن يختاروا طفلًا من جنس معين، و على حسب طلبهم. بالإضافة إلى ذلك وجدناها تصر على ضرورة النظر إلى تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية على أنه قرار خاص بالآباء في وقتنا الحاضر، كما أنهم هم المسؤولون الحقيقيون عن اتخاذ هذا القرار فحسب(١٥٣).

لذا نرى أن السبيل الوحيد الذى يُمكننا من الخروج من هذا المأزق الذى وقعنا فيه من جراء استخدامنا السلبي و المغرض لهذه التقنية، يتمثل في إعادة النظر، و التمعن في الحلول أو الاقتراحات التي قدمها المتخصصون في هذا المجال؛ بهدف تمحيصها و قبول ما يتفق مع وجهة نظرنا التي نتبناها تجاه هذه التقنية، وبالطبع فإن هناك الكثير من المتخصصين الذين قدموا لنا بعض الحلول أو الاقتراحات لهذه التقنية، التي نُظر إليها على أنها تمثل تهديدًا للاستقرار الاجتماعي و السياسي، أو على أنها تتطلب تعاونًا عالميًا من أجل السيطرة عليها(١٥٤). ولكن لضيق المقام هنا، فإننا سوف نركز على أبرز هذه الحلول أو المقترحات التي قدمها المتخصصون من أجل إيجاد حل لهذه التقنية و ما ينتج عنها من ناحية، و كذا من أجل معرفة ما إذا كانت هذه الحلول أو الاقتراحات تتفق مع وجهة نظرنا التي نتبناها أم لا من ناحية أخرى.

و من أبرز هذه الحلول أو الاقتراحات لحل مشكلة تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية هو ما قدمته لنا "جولي زيليربرج"، حيث رأت أننا نستطيع تقليل

الضرر الناتج عن تقنية تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية، عندما نهتم جميعًا بدراسة و فحص أصل المشكلة، و قصدت بذلك الظلم الذى تتعرض له المرأة، و كذا الانحطاط الذى تعانيه في بعض الدول لا سيما في الهند و الصين. لذا وجدناها تقدم اقتراحًا لحل هذه المشكلة يتمثل في الارتقاء المستمر بالمساواة النوعية بين الرجل و المرأة داخل المجتمع. و يعد هذا الاقتراح من وجهة نظرنا اقتراحًا على قدر كبير من الأهمية، إذ إنه يسهم في بالأخذ بأيدينا للخروج من المأزق الذى أوقعتنا فيه تقنية تحديد جنس الجنين. كما أننا نتفق معه تمامًا، غير أننا نستغرب تمامًا من أمر" جولي زيليربرج" التي نظرت إلى التشريعات التقييدية التي شرعتها الحكومة الهندية، و التي تحظر جميع حالات تحديد جنس الجنين، على أنها تشريعات لا تتناسب أخلاقيًا معها، نظرًا لأنها تفرض قيودًا غير مقبولة على الاستقلالية الإنجابية للمرأة.

و قريب من هذا الاقتراح هو ما قدمته" مارسيا جوتن تاج" التي رأت أنه من الممكن معالجة تحديد جنس الجنين في الهند من خلال محاربة أسبابه الرئيسة، و كذا من خلال تغيير بعض المعايير الاجتماعية التي تجعل ميلاد الإناث أمرًا يمثل عبئا ثقيلًا على كاهل الأسرة، مثل: نظام المهور، و تربية الإناث التي تتكلف أموالًا باهظة. علاوة على ذلك، نجدها ترى أنه من الممكن تغيير هذه الأوضاع من خلال الإصلاح الاجتماعي، و من خلال استخدام القانون لعمل تغيير في المعايير الاجتماعية عن الجنس، إذ إنها ترى أن القانون سوف يكون أكثر فعالية في عمل مثل هذه التغييرات. وبالطبع، يمكننا قبول هذا الاقتراح مثل سابقه؛ لأنه يمكن أن يسهم في إيجاد حل للمأزق الذى أوقعتنا فيه تقنية تحديد جنس الجنين، و على الرغم من قبولنا لاقتراحها التي قدمته لنا، إلا أننا نختلف معها، خصوصًا عندما رأت أن الاقتراح الذي قالت به لا يعنى أنها تميل إلى تجريم تقنية تحديد جنس الجنين، كما قد يتوهم البعض، ذلك لأنها ترى أن الشروع في تجريم تقنية تحديد جنس الجنين لا يسهم في مناقشة الأسباب التي تؤدي إليه. من ثم يمكننا القول : إن ما انتهت إليه" مارسيا جوتن تاج " بشأن عدم تجريم تقنية تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية،

يجعلنا نختلف معها، كما يجعل العديد من الفلاسفة النسويين يختلفون معها؛ ذلك لأنهم يرون أن عدم وجود قانون يجرم تقنية تحديد جنس الجنين لأسباب غير طبية يعد مؤشرًا قويًا على عدم اهتمام المجتمع بسلامة و أمن مواطنيه(١٥٥).

و أخيرًا قدمت" دارما كومار " حزمة من البدائل أو الحلول لمنع تقنية تحديد جنس الجنين أو حظرها، حيث رأت أنه إذا كانت تقنية تحديد جنس الجنين من أجل أسباب اقتصادية، فإنه من الممكن للفرد أن يزيد من المستوى الاقتصادي لبناته، أو يعوضهن الخسارة التي شعرن بها من جراء عدم إنجاب للولد. و تأكيدًا لذلك وجدناها ترى أن الهند قامت ببعض الإجراءات التي تزيد من المستوى الاقتصادي، حيث سعت إلى توظيف السيدات، و إعطاهن معاشات خاصة، و لا سيما للزوجين اللذين لم ينجبا ابنًا ذكرًا. كما رأت أنه إذا كان تفضيل الآباء للأبناء الذكور على البنات يعتمد على عوامل ثقافية أو سيكولوجية، فإنه من الممكن التغلب على ذلك، من خلال إتباع إجراءات مختلفة، مثل: الاهتمام بتعليم البنات، و كذا الاهتمام بالإجراءات الاقتصادية التي تؤثر في العوامل الثقافية و السيكولوجية معًا و في الوقت عينه. و بالطبع فإننا نتفق تمامًا مع هذا الاقتراح الذى قدمته " دارما كومار"، غير أننا نختلف معها في مسألة تعويض الأب لبناته نظير عدم قدرته على إنجاب الولد مؤكدين أن من لا يرزق بالولد، فذلك من أجل حكمة يريدها رب العباد سبحانه و تعالى، كما أن رب العباد سوف يكافئه بمكافآت و عطايا أخرى لا تحصى و لا تعد نظير حرمانه من إنجاب الذكور. أضف إلى ذلك، فإن الأب الذى حرم من إنجاب الذكور و رزق بالإناث فحسب، مثله مثل معظم الآباء الآخرين، بمعنى أن هذا الحرمان لا يقلل من شأنه، أو قدره عند رب العباد، بل إن اختيار ربه له لأن يكون أبا للإناث يعد ميزة؛ بل سببًا رئيسًا في دخوله الجنة كما نعلم ذلك جيدًا.

كما أننا نرى أن " كينيث إيـــوارت بولـــدينج(*)" " Kenneth Ewart Boulding" قد قدم اقتراحًا، حيث وضع نظامًا يعطى كل فتاة تقترب مـــن ســـن البلوغ شهادة تمنحها الحق في إنجاب طفلين(أو العدد اللازم الذى يتوافق مع معدل النمو و الزيادة السكانية). كما أنه وجه انتباهنا إلى إمكانية شراء هذه الـــشهادة أو بيعها أو منحها للآخرين؛ من أجل تمكين الأفراد من دمج تفضيلاتهم ضمن الإطـــار المجتمعي العام. و رأى أنه إذا أثبت هذا الإجراء فعاليته، فإنه من الممكن تطبيقه، من أجل تأمين و تحقيق نسبة الجنس المرغوبة، و أنه سوف يُعطى لكل فتاة شـــهادة. و أكد لنا أنه في المجتمعات التي تكون فيها الرغبة عالية لإنجاب الذكور، سوف يكون سعر الشهادة عاليًا جدًا و العكس بالعكس. غير أننا نجد أن" دارما كومـــار" قـــد اختلفت معه حول زيادة سعر الشهادة، لاعتقادها الراسخ بأن هذا الإجراء الـــذى يؤيده " بولدينج" سوف ينتج عنه مشكلات أخلاقية لا حصر لها، و على الرغم من ذلك، فإننا وجدنا " دارما كومار" ترى أنه ما دام هذا الإجـــراء الـــذى يتبعـــه " بولدينج" يركز على الحاجة الفعلية، و المحافظة على الحرية الفردية، فإنه يعد إجراءً ذا أهمية، و لا يمكن رفضه على الإطلاق(١٥٦). غير أننا نختلف تمامًا مع الاقتراح الذى قدمه لنا " بولدينج"؛ ذلك لأنه يجعلنا ننظر إلى الذكور على أنهم سلعة تزيد و تنقص تبعًا للأهواء الشخصية، كما أنه لن يكون لهؤلاء الذكور هوية على الإطلاق. كمـــا أننا نستغرب من أمر" دارما كومار "، و خصوصًا عندما وافقت على ما انتهى إليه " بولدينج"، إذ إنه كان من الواجب عليها أن تثور على ما قاله " بولدينج".

و على أية حال، فإننا نرى أنه على الرغم من وجاهة الاقتراحـــات و الحلول التي قدمها المتخصصون من أجل تفادي المأزق الذى أوقعتنا فيه تقنيـــة تحديد جنس الجنين، إلا أننا نرى أن الحل الأمثل للخروج من هذا المأزق يتمثل في إعطاء المرأة جميع حقوقها، و شعورها بالمساواة التامة بالرجل، بمعنى أننا يجب علينا ألا نقلل من شأنها على الإطلاق، خصوصًا أن النساء أثبتن تفوقهن علـــى الرجال في السنوات الأخيرة خلال القرن الحالي. و الأهم من ذلك الإيمان بـــأن

الإنجاب هو رزق قد أرسله الله إلينا؛ لذا يتحتم علينا قبوله سواء كان هذا الرزق ذكورًا فحسب، أم إناثًا فحسب، أم خليطًا من الذكور و الإناث. كما يجب علينا أن نضع نُصب أعيننا الحقيقة المهمة التي مؤداها: أن من لم يرزق بنعمة الإنجاب، فذلك لحكمة عظيمة يعلمها الله وحده، و أنه حتى لو اعتمد على التكنولوجيا الحديثة من أجل الحصول على طفل أيا كان نوعه، فإنه لا يستطيع فعل ذلك إلا بإرادة الله وحده. و أخيرًا نقول للذين يقولون: إننا نمتلك التكنولوجيا الحديثة وقادرون على خلق أطفال حسب طلب و مواصفات آبائهم، إنكم عجزه، ولا تستطيعون فعل ذلك إلا بإرادة الله الذي يقول للشيء كن فيكون؛ لأن الله هو المسؤول وحده عن إيجاد الحيوانات المنوية. كما إنكم لو تقدرون على فعل ما تقولونه فلا تعتمدوا في قيامكم بعملية الإنجاب على الحيوانات المنوية التي أوجدها الله داخل جسم الإنسان، بل أوجدوا حيوانات منوية مشابهه للحيوانات المنوية التي أوجدها الله داخل جسم الإنسان، ثم استخدموها في هذه التقنية التي تتشيعون لها. ثم إنكم كيف تحددون جنس الجنس لمن هو مصمم من قبل الله على أن يرزق بالذكور فحسب، أو الإناث فحسب؟ و هل لديكم المقدرة الحقيقية لتحديد جنس الجنين لمن هو عقيم ، أو لمن هي عاقر؟ هذا لا يعني أننا نرفض تقنية تحديد جنس الجنين برمتها، و لكن يعني أننا نؤيد هذه التقنية بشدة، و نرى ضرورة اللجوء إليها و استخدامها حال وجود سبب طبي قوي يجبرنا على استخدام هذه التقنية، و إذا لم يكن هناك سبب قوي لاستخدامها فلا داعى للجوء إليها؛ نظرًا للمخاطر التي قد تنجم عنها، و التي بدورها تهدد البشرية جمعاء.

و من حسن الطالع أن معظم الأديان السماوية قد أكدت ما انتهينا إليه بشأن تقنية تحديد جنس الجنين، فها هي الكنيسة الكاثوليكية تعارض رسميًا جميع التقنيات الإنجابية الحديثة بما فيها تقنية تحديد جنس الجنين كما أسلفنا من ذي

قبل(١٥٧). كما أن فقهاء المسلمين أكدوا عدم جواز استخدام تقنية تحديد جنس الجنين على مستوى الأمة ككل، في حين يرى البعض جواز استخدامها إذا كانت تستخدم على المستوى الفردي فحسب، غير أن محصلة الرأي النهائية بشأن مشروعية هذه التقنية تكمن في عدم جوازها خشية من طغيان جنس على آخر(١٥٨). إضافة إلى ذلك، فإن المجمع الفقهي الإسلامي المنبثق عن رابطة العالم الإسلامي قد أكد عدم جواز التدخل الطبي لتحديد جنس الجنين، إلا في حال الضرورة العلاجية من الأمراض الوراثية فحسب. و تأكيدًا لذلك فقد وضع المجمع الإسلامي شروطًا و الزمنا بضرورة اتباعها عند شروعنا في التدخل الطبي لتحديد جنس الجنين، هي: أولًا: ضمان عدم اختلاط الأنساب، ثانيًا: أن يكون المرض الوراثي خطيرًا، ثالثًا: أن يقرر أهل الاختصاص و المعرفة أن اختيار جنس الجنين هو الوسيلة الوحيدة لتجنب إصابة الذرية بالأمراض الوراثية(١٥٩).

خامسًا، الخاتمة.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة ، من أبرزها ما يأتي:

- حدث تطور رائع للفلسفة، فلو نظرنا إليها في فترة العصور اليونانية القديمة ، لوجدناها كانت تهتم بالمشكلات التقليدية، غير أنها في وقتنا الحالي لم تستمر على هذه الحال، حيث بدأت تهتم بالمشكلات، حيث العملية، أو بمعنى أصح بالمشكلات التطبيقية الحياتية من أجل الوقوف على المشكلات التي تهدد الإنسان، و البحث عن الحلول الملائمة لها. هذا لا يعني أنها قطعت صلتها بسائر المشكلات النظرية، و إنما يعني أنها حاولت دمج المشكلات النظرية مع المشكلات التطبيقية، لدرجة أننا لا نستطيع أن نفرق بينهما.
- يعد موضوع تحديد جنس الجنين موضوعًا من أهم الموضوعات التي تهتم بها الأخلاق التطبيقية، كما تعد الأخلاق التطبيقية فرعًا أصيلًا من فروع الفلسفة

المعاصرة. و تتضمن الأخلاق التطبيقية فروعًا أخرى عديدة، منها: الأخـــلاق البيولوجية، أخلاق التجارة و المهنة، و الأخلاق البيئية،...إلخ.

- تحديد جنس الجنين هو محاولة لاختيار جنس الطفل قبل ميلاده، أو هو تحكم في جنس الجنين. كما أن موضوع تحديد جنس الجنين موضوع قديم- حديث معًا و في الوقت نفسه؛ ذلك لأنه منذ القدم و ثمة شغف كبير لـــدى ســـائر البشر لمعرفة نوع الجنين؛ لذا اعتمدوا على الطرق و الوسائل التي تمكنهم من معرفة نوع الجنين، فمنهم من اعتمد على الطرق التقليدية القديمة، و منهم من اعتمد على الطرق الحديثة. غير أننا لاحظنا أنهم كلما اعتمدوا على الطـــرق القديمة قلت المشكلات الأخلاقية، في حين أنهم كلما اعتمدوا على الطـــرق الحديثة زادت المشكلات الأخلاقية.
- انقسم الناس تجاه تقنية تحديد جنس الجنين إلى فريقين: الأول، يؤيـــد تقنيـــة تحديد جنس الجنين، و الثاني، يرفض هذه التقنية، ولقد اعتقد كل فريق مـــن هذين الفريقين أنه الفريق الصحيح، في حين أن الفريق الآخر هـــو الفريـــق المخطئ. كما اعتمد كل فريق من هذين الفريقين على مجموعة من الحجـــج التي تدعم وجهة نظره.
- رأينا أن الفريق الثاني هو الفريق الأقرب إلى الصواب؛ ذلك لأننا نرفض هذه التقنية، غير أننا نسمح باستخدامها حال وجود سبب طبي قوي يـــدعونا إلى استخدامها؛ ذلك لأننا نعتقد في أننا لو فتحنا الباب أمام هذه التقنية، فسوف ينتج عنها مشكلات أخلاقية لا حصر لها.
- كما رأينا أن طريقة التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة من أهم الطرق الـــتي تُمكننا من استخدام هذه التقنية على أكمل وجه؛ ذلك لأنها الطريقة الوحيدة التي تساعدنا على اكتشاف المرض الوراثي الذى قد يلحق بالطفل.

- أوضحنا أن طريقة التشخيص الوراثي قبل زرع النطفة من الطرق المكلفة جدًا، غير أننا رأينا استحالة الاستغناء عنها؛ نظرًا لما تقدمه لنا من خدمات عند استخدامنا لتقنية تحديد جنس الجنين.
- على الرغم من استناد كل فريق من الفريقين اللذين تناولا تقنية تحديد جنس الجنين إلى مجموعة من الحجج و الأدلة، و اعتقاد كل فريق أنه على صواب، إلا إننا رأينا أن تقنية تحديد جنس الجنين قد أوقعتنا في مأزق. ولقد شعر الجميع بهذا المأزق، وخصوصًا الدول التي كانت تمارس هذه التقنية؛ لذا اقترحت هذه الدول حزمة من القوانين للخروج من هذا المأزق، و لسوء الحظ لم تفعل هذه القوانين. لذا قدم المتخصصون عددًا من الاقتراحات و الحلول التي تُمكننا من الخروج من هذا المأزق الذى أو قعتنا فيه هذه التقنية، وانتهوا إلى اقتراح كان مقبولًا من جهتنا ومن أغلب الناس، وهو الإعلاء من مكانة النساء، وجعلهن يشعرن بالمساواة مع الرجال، وعدم التمييز بينهن و بين الرجال...إلخ.
- توصلنا إلى حقيقة مهمة مؤداها: أنه يجب علينا رفض تقنية تحديد جنس الجنين الاجتماعي، غير أننا سمحنا – كما ذكرنا من ذي قبل – بإمكانية استخدام هذه التقنية حال وجود سبب طبي قوي يجعلنا نجرؤ على استخدامها، مع الوضع في الاعتبار أن استخدامنا لها يجب أن يكون بحذر شديد، حتى لا نقع في مأزق.
- إن ما توصلنا إليه من خلال الحقيقة السابقة، جعلنا نتبنى موقفًا معينًا من تقنية تحديد جنس الجنين، ويتميز هذا الموقف بأنه موقف مهم من وجهة نظرنا، غير أنه قد لا يمثل أي أهمية عند من يتشيع لهذه التقنية، ومهما يكن الأمر فإن الموقف الذى أكدناه بشأن تقنية تحديد جنس الجنين يجعلنا على مقربة من الموقف الذى تتبناه أغلب الأديان السماوية. فلو نظرنا إلى الكنسية الكاثوليكية لوجدناها ترفض سائر التقنيات الحديثة، و على رأسها تقنية

تحديد جنس الجنين، كما أننا لو نظرنا إلى الموقف الذى تبناه الدين الإسلامي لوجدناه يرفض هذه التقنية عندما تُستخدم على مستوى الأمة ككل، غير أنه أباح استخدامها حال وجود سبب طبي قوي يدعونا إلى ضرورة استخدامها، كما أنه وضع شروطًا معينة حال استخدامها، بحيث إنه إذا لم تتفق الشروط مع الشخص المقدم على استخدامها، فلا داعي على الإطلاق لاستخدامها.

سادسًا، الهوامش.

(*) هو فيلسوف أمريكي، يعمل أستاذًا للفلسفة بجامعة جورج تاون، كما أنه متخصص في فلسفة الأخلاق، والأخلاق البيولوجية، و أخلاق الحيوان، لمعرفة المزيد عنه راجع:

(https://en.wikipedia.org/wiki/Tom_Beauchamp).

1. -Tom Beauchamp, (2003) p1.
2. - Er Winkler,(1998) .p.p174,175.
٣. - مصطفي النشار،٢٠٠٤.ص٩.
4. -http://www.alihyaa.ma/Article.aspx?C=5636.
٥. جاكلين روث ،٢٠٠١.ص١٠٩
6. Er Winkler,(1998),p175.
٧. أحمد عبدالحليم عطيه،٢٠١٥،ص١٠٣.
8. Raanan Gillon, (2001) .p 3.
9. Eike & Henner, W Kluge,(2007) .p73.
10. Neil.G. Bennett,(1983) .p1.
11. Edgar Dahl,(2008).p 21.
12. Neil.G. Bennett,(1983),p1.
13. Edgar Dahl,(2008),p 21.
14. Neil.G. Bennett,(1983),p.p1,2.
15. Edgar Dahl,(2008),p 21.
16. David Heyd ,(2009).p161.
17. Sue Hall, Erin and Theresa, M . Marteau (2006) .p 619.
18. Nandini Oo Mman,&Bela Ranatra,(2002).p.p184,185.
19. Dharma. Kumar,(1992) .p172.
20. David Heyd ,(2009) ,p161.
21. H. Strange, & R. Chadwick,(2010).p253.
22. Frank Van Balen, (2006),p 616.
23. Eike & Henner, W Kluge,(2007),p.p73,74.
24. Mary Anne Warren, (1999).p137.

(*) يعمل أستاذًا للفلسفة بالجامعة العبرية بالقدس، اهتم بفلسفة الأخلاق، و الفلسفة السياسية، غير أنه أظهر ميلًا شديدًا لدراسة الأخلاق البيولوجية، لمعرفة المزيد راجع (The Faculty of Humanities at the Hebrew University of Jerusalem)

25. David Heyd ,(2009) ,p.p163,164.
26. Juliet Tizzard,(2004).p 62.
27. David Heyd ,(2009) ,p 163.
28. David McCarthy,(2001) .p,302.

(*) تشغل منصب المدير المؤقت لهيئة(H FE A)، كما عملت في مجال التلقيح الصناعي لمدة تزيد عن عشرين عامًا، اهتمت بتعليم أطباء النساء و التوليد مبادئ الأخلاق الطبية، لمعرفة المزيد راجع (http://www.hfea.gov.uk/8676.html)

29. Juliet Tizzard,(2004) ,P 62.
30. David Heyd ,(2009),p164.
31. Edgar Dahl,(2008),p 21.
32. Guide Penning , (2002),p 1123.
33. H. Strange, & R. Chadwick,(2010),p 253.
34. David Heyd ,(2009),p161.
35. Nancy. E. Williamson,(1983),p136.
36. Edgar Dahl,(2008),p21.
37. - John D. Arras,(2003),p.p343,344.
38. Inmaculada de Melo Martin , (2014),p 93.
39. Mary Anne Warren, (1999),p140.
40. R.Mu.Dougall,(2005),p.p 602,603.
41. Ibd, p 601.
42. Ibd, p 603.
43. David Heyd ,(2009),p.p170,171.

(*) فيلسوف أسترالي تأثر إلى حد كبير بـــــــــــ بيتر سنجر ، من أبرز اهتماماته الفلسفية: البحث في الخلايا الجذعية، و الاستنساخ...إلخ. و لمعرفة المزيد راجع

() https://en.wikipedia.org/wiki/Julian_Savulescu

(*) فيلسوف بريطاني متخصص في مجال الأخلاق البيولوجية، كما أنه يشغل منصب مدير معهد العلوم و الأخلاق في جامعة مانشستر، و من أبرز اهتماماته الفلسفية: الأخلاق و لاسيما الأخلاق البيولوجية، لمعرفة المزيد راجع

https://en.wikipedia.org/wiki/John_Harris_(bioethicist

44. H. Strange, & R. chadwick,(2010), p.p 255-256.

(**) يشغل حاليا منصب رئيس لجنة الأخلاقيات بالجمعية الأمريكية للطب التناسلي، كما أنه اهتم على نطاق واسع بقضايا الأخلاق البيولوجية، و كتب العديد من المقالات التي تدور حول زرع الأعضاء،...إلخ. و لمعرفة المزيد راجع (https://law.utexas.edu/faculty/jr43/)

45. - John D. Arras,(2003),p345
46. H. Strange, & R. Chadwick,(2010),p257.
47. Diemut Bubeck, (2004),p219.

(*) فيلسوفة ألمانية، درست الاقتصاد، كما اهتمت بدراسة النوع، و العدالة، و لمعرفة المزيد راجع (http://www.gracebubeck.com/about.html)

48. Diemut Bubeck, (2004),p 223.
49. H. Strange, & R. Chadwick,(2010),P 258.
50. Mary Briody Mahowald,(2006),P 90.
51. Eike & Henner, W Kluge,(2007),P 80.
52. Gary .H. Mcclelland,(1983),P 16.

(*)يعمل أستاذًا في فلسفة الطب والأخلاق البيولوجية بجامعة مانشستر، كما أنه عضو بلجنة الأخلاقيات البيولوجية، و لمعرفة المزيد راجع:

(http://staffprofiles.humanities.manchester.ac.uk/Profile.aspx?Id=soren.holm)

53. Soren Holm,(2005),P 92.

-(*) أستاذ الأخلاق البيولوجية، كما أنه المتحدث الرسمي للجمعية الألمانية للطب الإنجابي، و هو محرر كتاب الانتحار بمساعدة الطبيب، و مختارات من فلسفة الدين، لمعرفة المزيد راجع: (/http://ieet.org/index.php/IEET/bio/dahl)

54. Edgar Dahl,(2005),P 88.
55. Nandini Oo Mman,&Bela R. Ganatra,(2002),P186.
56. Eike & Henner, W Kluge,(2007),P 76.
57. David E. Bloom & Gilles Grenier,(1983),P 127.
58. Eike & Henner, W Kluge,(2007),P 76.
59. Mary Briody Mahowald,(2006),P.P 89,90.
60. Edgar Dahl,(2008),P 23.
61. Mary Briody Mahowald,(2006),P 90.
62. E. Blyth, (2012),P 79.
63. David Heyd ,(2009),P 166.
64. Mianna Lotz, (2003),P 140.
65. E. Blyth, (2012),P 80.
66. Julie M . Zilberberg, (2005),P 170.

(*)يعمل أستاذًا للأخلاق الطبية؛ لذا اهتم بمجال أخلاق الرعاية الصحية، و....إلخ، لمعرفة المزيد راجع:http://www.med.nyu.edu/pophealth/faculty/berkok0)

(**) يعمل أستاذًا مشاركًا بقسمي الفلسفة و العلوم الصحية بجامعة سايمون فريزر، و له اهتمامات عديدة، منها: الأخلاق التطبيقية، و الأخلاق الصحية العامة...إلخ، و لمعرفة المزيد راجع)https://www.sfu.ca/fhs/people/profiles/jeremy-snyder.html(

67. H. Strange, & R. Chadwick,(2010),p 257.

-(*)تعمل في مجال الأخلاقيات؛ لذا وجدناها مهتمة بأخلاقيات الطب، و الجينوم، و التكنولوجيا، و... إلخ ، و لمعرفة المزيد راجع: (https://www.linkedin.com/in/tabithapowledge)

(**)عالم اجتماع إسرائيلي- أمريكي أشتهر باهتمامه بالأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية، لمعرفة المزيد راجع () https://en.wikipedia.org/wiki/Amitai_Etzioni

(***) يعمل أستاذًا للدراسات الديموغرافية، و له اهتمامات عديدة، منها: دراسة معدل الخصوبة في البلدان النامية، و تنظيم الأسرة، و لمعرفة المزيد راجع:

(https://sociology.princeton.edu/faculty/charles-westoff)

(****) يعمل أستاذًا في علم الاجتماع؛ لذا نجده يهتم بدراسة تغيير الأسرة، و معدل الخصوبة في الولايات المتحدة الأمريكية، لمعرفة المزيد راجع: http://sociology.unc.edu/people-page/ron-(/rindfuss)

68. - Tabitha. M .Pow ledge, (1983),P 205.
69. - Edgar Dahl,(2008),P 29.
70. -Ibd, p 25.

(*)أستاذة الفلسفة بجامعة ما كواري، من أبرز اهتماماتها الفلسفية: أخلاقيات الإنجاب، و أخلاقيات الإنجاب المساعد، و أخلاقيات التكنولوجيا، و المسائل الأخلاقية الخاصة بالآباء و الأطفال، و...إلخ، و لمعرفة المزيد راجع:

(http://www.mq.edu.au/about_us/faculties_and_departments/faculty_of_arts/department_of_philosophy/staff/mianna_lotz)

71. -Mianna Lotz, (2003),p 140.
72. - Sue Hall, Erin and Theresa, M . Marteau (2006),p 619.
73. -Mianna Lotz, (2003),p.p 140,141.
74. -Juliet Tizzard,(2004),p 63.
75. -Edgar Dahl,(2008),p 31.
76. -Juliet Tizzard,(2004),p 65.
77. Edgar Dahl,(2008),p 32.
78. David Heyd ,(2009),p 168.
79. Diemut Bubeck, (2004),p.p 220,221.
80. Ibd,p 218.

(**) فيلسوفة مهتمة بالأخلاقيات البيولوجية و لا سيما التقنيات الإنجابية، لمعرفة المزيد راجع:

(https://www.linkedin.com/in/julie-zilberberg-phd-4089a85)

81. H. Strange, & R. Chadwick,(2010), p 261.

(*)باحثة اجتماعية و نفسية، كما كانت تدافع عن المرأة و لا سيما صحتها النفسية، لمعرفة المزيد راجع:

(http://www.feministvoices.com/marcia-guttentag/)

82. David Heyd ,(2009),p.p 168,169.
83. Mary Anne Warren, (1999),p 139.
84. David Heyd ,(2009),p.p 168,169.
85. Diemut Bubeck, (2004),p 220.

86. Ibd,p 218.
87. Edgar Dahl,(2008),p.p 31,32.
88. Wibren Van Der burg, (2001),p384.
٨٩. بهاء درويش، خالد العلي(٢٠٠٨)، ص ٢٥٠.
90. E. Blyth, (2012),p 80.
91. Juliet Tizzard,(2004),p 63.
92. Diemut Bubeck, (2004),p.p 218,219.

(*) يعمل أستاذًا في علم الاجتماع، و كان معاقًا و مع ذلك كان يكتب كثيرًا عن حقوق المعاقين، و الجينوم ، و الأخلاق البيولوجية، لمعرفة المزيد راجع:

https://en.wikipedia.org/wiki/Tom_Shakespeare)

93. Juliet Tizzard,(2004),p 63.
94. David Heyd ,(2009),p 163.
95. Edgar Dahl,(2008),p 24.
96. E. Blyth, (2012),p 79.
97. Edgar Dahl,(2008),p 24.

(*)دكتوراه في الصحة العامة من الولايات المتحدة الأمريكية، من أبرز اهتماماتها: الصحة الإنجابية، و صحة المرأة، و الصحة العامة بالهند و جنوب شرق آسيا و أفريقيا و جنوب الصحراء الكبرى، لمعرفة المزيد راجع:

(http://www.cgdev.org/expert/nandini-oomman)

98. Nandini Oo Mman,&Bela R. Ganatra,(2002),p .p 185.186
99. Theresa M. Marteau& Lyn's. Chilty, (2006),p597.
100. - John D. Arras,(2003)-,p-p 346-349.

(*) حصلت على كرسي في الفلسفة من جامعة كارديف، و تشغل الآن منصب رئيس مجلة الأخلاق البيولوجية، و كذا رئيس لجنة أخلاقيات منظمة الجينوم البشري. بالإضافة إلى ذلك فقد حصلت على جائزة نظير تأليفها موسوعة الأخلاق التطبيقية التي نشرت عام ١٩٩٨، و نظير اهتمامها غير منقطع النظير بالحديث عن العلاقة الموجودة بين التطورات العلمية و الأطر الأخلاقية، و لمعرفة المزيد راجع:

http://www.cardiff.ac.uk/people/view/38100-chadwick-ruth

101. H. Strange, & R. Chadwick,(2010),p 260
102. Diemut Bubeck, (2004),p 217.
103. Edgar Dahl,(2005),p 90.

(*) تعمل أستاذة بمركز الأخلاقيات الطبية الإكلينيكية بجامعة شيكاغو، أظهرت اهتمامًا بالغًا في مجال الفلسفة، و الصحة، ...إلخ، لمعرفة المزيد راجع:

http://www.goodreads.com/author/show/336611.Mary_Briody_Mahowald

104. Mary Briody Mahowald,(2006),p.p 89, 90.
105. Nandini Oo Mman,&Bela R. Ganatra,(2002),p186.

106. Juliet Tizzard,(2004),p 63.
107. H. Strange, & R. Chadwick,(2010),p 254.
108. Lucy Frith, (2001),p.p 353,354
109. Eike & Henner, W Kluge,(2007),p 76.
110. H. Strange, & R. Chadwick,(2010),254.

(*)يعمل أستاذًا للأخلاق البيولوجية بجامعة غنت، و لمعرفة المزيد راجع:

http://www.bioethics.ugent.be/pennings

111. Guide Penning , (2002) ,p 114.
112. -R.Mu.Dougall,(2005), p601.
113. Juliet Tizzard,(2004),p 65.
114. Scott Gottlieb,(2001), p 828.
115. Juliet Tizzard,(2004),p68.

(*)تعمل أستاذة للأخلاق البيولوجية بجامعة ملبورن، اهتمت بالعديد من القضايا الأخلاقية، منها: التحديات الأخلاقية التي تواجه الأطباء، و الأخلاقيات البيولوجية المتعلقة بكل من الآباء و الأطفال، و لمعرفة المزيد راجع:

https://www.researchgate.net/profile/Rosalind_Mcdougall

116. R.Mu.Dougall,(2005),p 605.
117. Guide Penning , (2002), p 1126.

(*) رائد من رواد الأخلاق البيولوجية، كما سعى إلى تطبيق مبادئ أخلاق الرعاية الصحية داخل المستشفيات، لمعرفة المزيد راجع: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A8178-2004Jun1.html

118. Guide Penning , (2002), p 1125.

(*)أستاذة في علم النفس بولاية تكساس، اهتمت بمسائل نفسية، منها: تدعيم السلوك الإيجابي، و الهوية، ...إلخ، لمعرفة المزيد راجع: http://www.txstate.edu/clas/school-psychology-program/Program-Faculty/sue-hall.html

119. Sue Hall, Erin and Theresa, M . Marteau (2006), p 620.
120. Edgar Dahl,(2005),p 89.
121. Inmaculada de Melo Martin , (2014),p 98
122. Edgar Dahl,(2005),p 89 -

(*)يعمل أستاذًا للفلسفة بجامعة هونج كونج، اهتم اهتمامًا بالغًا بقضايا الأخلاق البيولوجية، و لمعرفة المزيد راجع: http://philosophy.hku.hk/?n=Main.StaffDM

123. David McCarthy,(2001),p 305.
124. Guide Penning , (2002),p1124.

(**) يعمل أستاذًا للفلسفة بجامعة فيكتوريا الموجودة بالهند، ومن أبرز اهتماماته: أخلاقيات المعلومات، والأخلاقيات البيولوجية...إلخ، و لمعرفة المزيد راجع:

http://www.uvic.ca/humanities/philosophy/people/facultymembers/profiles/kluge.php

125. Eike & Henner, W Kluge,(2007),p .p 76,77
126. Mianna Lotz, (2003),p 140.
127. Ibd, p 142.
128. David McCarthy,(2001),p 305.

129. Eike & Henner, W Kluge,(2007),p 85.
130. David McCarthy,(2001),p 304.
131. Ibd,p 306.
132. Juliet Tizzard,(2004),p 61.
133. H. Strange, & R. Chadwick,(2010),p 256.
134. Tabitha. M .Pow ledge, (1983),p.p202,203.
135. Juliet Tizzard,(2004),p64.
136. Edgar Dahl,(2001),p 88.
137. H. Strange, & R. Chadwick,(2010),p 256.

(*) مؤرخة هندية (١٩٢٨-٢٠٠١م)، و لمعرفة المزيد راجع:

https://en.wikipedia.org/wiki/Dharma_Kumar

138. Dharma. Kumar,(1992),p 176.
139. Diemut Bubeck, (2004),p 222.
140. Nandini Oo Mman,&Bela R. Ganatra,(2002),p186.
141. David McCarthy,(2001),p 305.
142. Edgar Dahl,(2008),p 24.
143. David McCarthy,(2001),p.p 305,306.
144. Willian Grey, (2001),p 336.
145. W Grey, (2012),p.p,468,469.
146. Eike & Henner, W Kluge,(2007),p 73.
147. David Heyd ,(2009),p162.
148. Edgar Dahl,(2005),p 87.
149. Edgar Dahl,(2008),p 29.
150. Nandini Oo Mman,&Bela R. Ganatra,(2002),p186.

(*) تعمل أستاذة بمركز دراسة المجتمعات النامية بدلهي، و كان هدفها الرئيس متمثلًا في تعزيز دراسة الأديان والثقافات داخل الحضارة الهندية، و كذا تعزيز العدالة الاجتماعية و حقوق الإنسان و لا سيما النساء، ولمعرفة المزيد راجع: https://en.wikipedia.org/wiki/Madhu_Kishwar.

151. Nandini Oo Mman,&Bela R. Ganatra,(2002),p187.
152. Sue Hall, Erin and Theresa, M . Marteau (2006),p 619.
153. H. Strange, & R. Chadwick,(2010),p 256.
154. Theresa M. Marteau& Lyn's. Chilty, (2006),p 597.
155. David Heyd ,(2009),p 169.

(*) فيلسوف بيني و رجل اقتصاد بريطاني (١٩١٠-١٩٩٣م)، لمعرفة المزيد راجع:

https://en.wikipedia.org/wiki/Kenneth_E._Boulding

156. Dharma. Kumar,(1992),p.p 178,179.
157. Mary Anne Warren, (1999),p 138.
158. http://islamset.net/arabic/aioms/injazat1.html
159. http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=3238

سابعًا، قائمة المصادر و المراجع.

أولًا: المراجع العربية

١- أحمد عبدالحليم عطيه، الأخلاقيات الحيوية التطبيقية، ضمن كتاب دفاتر فلسفية، تحرير أحمد عبدالحليم عطيه، كرسي اليونسكو للفلسفة فرع جامعة الزقازيق، القاهرة،٢٠١٥.

٢- بهاء درويش، خالد العلى، مشروعية وحدود العلاج الجيني "المورثي"، ضمن كتاب أخلاقيات التعامل مع التقانات الحديثة ، تحرير فرج صالح عبدالرحمن، عبدالعزيز محمد البوني، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، تونس،٢٠٠٨.

٣- جاكلين روث ، الفكر الأخلاقي المعاصر، ترجمة و تقديم عادل العوا، عويدات، بيروت ، لبنان،٢٠٠١.

٤- مصطفي النشار، الفلسفة التطبيقية: الفلسفة لخدمة قضايانا القومية في ظل التحديات المعاصرة، الدار المصرية السعودية، القاهرة ،٢٠٠٤.

ثانيًا: المراجع الأجنبية.

1- David E. Bloom & Gilles Grenier,(1983) "The economics of Sex Preference and Sex Selection", in, Sex Selection of Children, Neil.G. Bennett, academic Press, New York ,London.
2- David Heyd ,(2009) " Male or Female We Will Create Them: the Ethics of the Sex Selection for Non- Medical Reasons" in, Reprogen ethics and the Future of Gender, Frieda Simon stein, Springer Science,Vol.43.
3- David McCarthy,(2001) " why sex selection Should be Legal? " Journal of Medical ethics.
4- Dharma. Kumar,(1992) "Should one be free to choose the Sex of one's Child ?" In, Ethic, Reproduction and Genetic Control, (ed) Ruth. F. Chadwick, Revised edition, London and New York.
5- DiemutBubeck, (2004) "Sex Selection : The Feminist Response" , in, A companion to Genethics, (ed) , JuslineBulery& John Harris, Black Well publishing itd.
6- E. Blyth, (2012) "Sex Selection", Elsevier Inc.
7- Edgar Dahl,(2005)" Sex Selection: Laissez Faire or family Balancing? ", Health Care Analysis, Vol.13,No.1.
8- Edgar Dahl,(2008)" Sex Selection :Sorting Sperm as agate way to Sorting Society?" in, Sorting Society : the Ethics of Genetic Screening and Therapy, (ed), Loane Skene &Janne Thompson, Cambridge University Press.
9- Eike&Henner, W Kluge,(2007) "Sex Selection: Some Ethical and Policy Considerations", Health Car Anal.
10- Er Winkler,(1998) "Applied Ethics, over view", Vol.1,Elsevier Inc.
11- Frank Van Balen, (2006) " Attitudes Towards Sex Selection in the Wester Nal World", John Wiley and Sons.

12- Gary .H. Mcclelland,(1983) "Measuring Sex Preferences and their effects on Fertility, in, Sex Selection of Children, Neil.G. Bennett, academic Press, New York ,London.
13- Guide Penning , (2002) "Personal Desire of Patients and Social Obligations of Genethicsts: applying Preimplantation Genetic Diagnosis for Non- Medical Sex Selection ", John Wiley and Sons.
14- Julie M . Zilberberg, (2005) "The Ethics of Sex Selection", New York.
15- Juliet Tizzard,(2004) " Sex Selection, Child Welfare and Risk: A critique of the Hfeas Recommendations on Sex Selection", Health Care Analysis, Vol.12,No.1.
16- H. Strange,& R. Chadwick,(2010) "The Ethics of Non-medical sex Selection", Health Care Anal.
17- Inmaculada de Melo Martin , (2014) "The Ethics of Sex Selection", (ed), R.L. Sandler, Palgrave Macmillan.
18- John D. Arras,(2003)" Reproductive technology, in A companion to applied ethics,(ed) R.Gfrey and Christopher heath well man, Blackwell publishing.
19- Lucy Frith, (2001) " Reproductive Technologies", in,The Concise Encyclopedia of the new Technologies, Academic Press.
20- Mary Anne Warren, (1999) " Sex Selection: Individual Choice or Cultural Coercion?", in, Bioethics an Anthology, (ed), Helga Kuhse& Peter Singer, Black Well.
21- Mary BriodyMahowald,(2006) "Bioethics and Women: Across the life Span", Oxford University Press Inc.
22- MiannaLotz, (2003) " Over Stating the Biological: Geneticism and Essentialism, in Social Cloning and Sex Selection ", in , the Sorting Society: The Ethics of Genetic Screening and Therapy", Loane Skene & Danna Thompson, Cambridge University Press.
23- Nancy. E. Williamson,(1983)"Parental Sex Preferences andSex Selection ", in,Sex Selection of Children, Neil.G. Bennett, academic Press, New York ,London.
24- NandiniOoMman,&Bela R. Ganatra,(2002)" Sex Selection: The Systematic Elimination of Girls, Reproductive ", Health Matter.
25- Neil.G. Bennett,(1983) " Sex Selection of Children: an over view", in, Sex Selection of Children, Neil.G. Bennett, academic Press, New York ,London.
26- RaananGillon, (2001) " Bioethics, over view", in , The Concise Encyclopedia of the new Technologies, Academic Press.
27- R.Mu.Dougall,(2005)"Reproduction, Acting Parentally: An argument against Sex selection", J.med ethics.
28- Scott Gottlieb,(2001) "us Doctors say sex selection acceptable for non- medical reason", vol.323,New York.

29- Soren Holm,(2005) "Laissez Faire Sex Selection: A response to Edgar Dahl ", Health Care Analysis, Vol.13,No.1.
30- Sue Hall, Erin and Theresa, M . Marteau (2006)"Attitudes Towards Sex Selection for Non- Medical Reasons: Are view", John Wiley and Sons .
31- Theresa M. Marteau& Lyn's. Chilty, (2006) "Sex Selection: Triumph or Tyranny?", John Wiley And Son.
32- Tabitha. M .Pow ledge, (1983) " Toward A Moral Policy for Sex Choice ",in,Sex Selection of Children, Neil.G. Bennett, academic Press, New York ,London.
33- Tom Beauchamp, (2003) " The Nature of Applied Ethics" in, A companion to Applied Ethics", (ed), R .G. Frey & Christopher Wellman, Black well publishing.
34- W .Grey, (2012) "Playing God",Elsevier Inc.
35- Wibren Van Der burg, (2001) "Slippery Slope Arguments" in,The Concise Encyclopedia of the new Technologies, Academic Press
36- Willian Grey, (2001) "Playing God", in, The Concise Encyclopedia of the new Technologies, Academic Press.

ثالثا: مواقع الإنترنت.

1- http://islamset.net/arabic/aioms/injazat1.html
2- http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=3238